

ملخص المنشور



مصرف المغرب ش.م

إصدار أسهم عادية من خلال زيادة في رأس المال

مع الحفاظ على حقوق أفضلية الاكتتاب للمساهمين عن طريق تقديم نقدي

يتكون المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل من الوثائق التالية : (i) الوثيقة المرجعية لمصرف المغرب المتعلقة بالسنة المالية 2025 والنصف الأول من سنة 2026 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 12/06/2026 تحت المرجع EN/EM/009/2026 و (ii) مذكرة العملية،

عرض بسعر ثابت

أسهم عادية	طبيعة الأسهم
938 درهم	سعر الاكتتاب
100 درهم	القيمة الاسمية
838 درهم	علاوة الإصدار
5 أسهم جديدة مقابل 73 حق أفضلية الاكتتاب	معادلة الاكتتاب
745 285 سهما	عدد الأسهم الجديدة المعروضة للإصدار
699 077 330 درهم	المبلغ الإجمالي للعملية
من 26 يونيو 2026 إلى 16 يوليوز 2026 مع احتساب اليوم الأخير للعملية	فترة الاكتتاب

الهيئة الاستشارية

الهيئة المكلفة بالتسجيل



تأشير الهيئة المغربية لسوق الرساميل

طبقا لأحكام دورية الهيئة المغربية لسوق الرساميل، القاضية بتطبيق المادة 5 بتنفيذ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب والمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية والهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها، قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بالتأشير على هذا المنشور بتاريخ 12 يونيو 2026 تحت المرجع VI/EM/ 018 /2026 لا تشكل مذكرة العملية هذه سوى جزء من المنشور المؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل. ويتكون هذا الأخير من الوثائق التالية:

(i) الوثيقة المرجعية لمصرف المغرب المتعلقة بالسنة المالية 2025 والنصف الأول من سنة 2026 المسجلة من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 12/06/2026 تحت المرجع EN/EM/009/2026 و (ii) مذكرة العملية

تنبيه

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 12 يونيو 2026 بالتأشير على المنشور المتعلق بإصدار 745 285 سهما عاديا من خلال زيادة في رأس المال مع الإبقاء على حقوق أفضلية الاكتتاب للمساهمين عن طريق تقديم نقدي.

يوضع المنشور المؤشر عليه من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل رهن الإشارة في كل حين بالمقر الرئيسي لمصرف المغرب، وعلى موقعه عبر الأنترنت www.creditdumaroc.ma ، ولدى مستشاره المالي. كما يمكن الاطلاع عليه داخل أجل 48 ساعة لدى المؤسسات المكلفة بجمع الأوامر.

ويوضع المنشور رهن إشارة العموم بمقر بورصة الدار البيضاء وعلى موقعها الإلكتروني www.casablanca-bourse.com وكذا على موقع الهيئة المغربية لسوق الرساميل www.ammc.ma.

تمت ترجمة هذا الملخص من قبل شركة لسانيات تحت المسؤولية المشتركة للمترجم المذكور ومصرف المغرب. في حال وجود اختلاف بين محتوى هذا الملخص والمنشور الذي تم التأشير عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل، فلا يعتد إلا بالمنشور المؤشر عليه.

الفهرس

4	القسم الأول - بنية العرض
5	I. مبلغ العملية
5	II. الأدوات المالية المعروضة
12	III. أهداف العملية
13	IV. الجدول الزمني للعملية
14	القسم الثاني - معلومات حول المصدر
15	I. معلومات عامة
17	II. معلومات حول رأسمال مصرف المغرب
18	III. تشكيلة مجلس الرقابة إلى غاية 31 دجنبر 2025
19	IV. الهيكل التنظيمي القانوني
20	IV. نشاط مصرف المغرب
28	القسم الثالث - الوضعية المالية
29	I. حساب النتيجة الموطدة
30	II. الحصيلة الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
32	III. أهم المؤشرات الدورية خلال الربع الأول 2026
34	القسم الرابع - عوامل المخاطر
35	I. المخاطر المتعلقة بالمصدر
53	II. المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية المعروضة

القسم الأول : بنية العرض

إدراج الأسهم	ستكون الأسهم الناتجة عن هذه الزيادة في رأس المال ماثلة للأسهم القديمة ، وسيتم إدراجها للتداول في السوق الرئيسية لبورصة الدار البيضاء.
تداول الأسهم	تكون الأسهم موضوع نشرة الإصدار هذه قابلة للتداول بحرية في بورصة الدار البيضاء.
طريقة تحرير الأسهم	نقدا
الحقوق المرتبطة بالأسهم المصدرة حديثا	<p>إن الأسهم الجديدة المزمع إصدارها هي أسهم عادية للشركة، وتعتبر ماثلة بالكامل للأسهم القديمة للشركة، وتمنح أصحابها الحقوق نفسها سواء فيما يتعلق بتوزيع الأرباح أو بتوزيع فائض التصفية.</p> <p>ويخول كل سهم حقا في التصويت عند انعقاد الجموع العامة للمساهمين.</p> <p>غير أن الأسهم الجديدة المصدرة لن تخول أصحابها الاستفادة من الأرباح التي ستقرها الجمعية العامة العادية برسم السنة المالية 2025.</p>
رمز ISIN	MA0000010381

11.2 خصائص إدراج الأسهم المصدرة

التسمية	مصرف المغرب
المختصر	CDM
مقصورة الإدراج	Principal A
قطاع النشاط	البنوك
دورة التداول	متواصل
خط الإدراج	السوق الرئيسية
تاريخ إدراج الأسهم الجديدة	27 يوليوز 2026

11.3 خصائص حقوق أفضلية الاكتتاب المعروضة

كيفية ممارسة حق أفضلية الاكتتاب

في إطار الاكتتاب في الأسهم الجديدة المصدرة بمناسبة زيادة رأس المال موضوع هذا المنشور، سيتم الإبقاء على حقوق أفضلية الاكتتاب المخصصة للمساهمين الحاملين للأسهم القائمة، وذلك بمعدل حق اكتتاب تفضيلي واحد مقابل كل سهم متواجد، تطبيقاً لأحكام المادة 189 من القانون رقم 17-95 المتعلق بشركات المساهمة، كما تم تعديله وتتميمه.

وسيتم منح حقوق أفضلية الاكتتاب لحاملي الأسهم المسجلة في حساباتهم للأوراق المالية عند نهاية جلسة التداول ليوم 22 يونيو 2026، على أن يتم فصل هذه الحقوق عن الأسهم بتاريخ 23 يونيو 2026.

وبالتالي، سيتم تداول الأسهم القائمة دون حق الاكتتاب (Ex-droit) ابتداء من 23 يونيو 2026.

وسيحصل كل مساهم على حق اكتتاب تفضيلي واحد عن كل سهم يملكه.

وقد تنازل أحد المساهمين من الأشخاص الذاتيين عن ممارسة 53 حقا لأفضلية الاكتتاب.

ويجوز لكل حامل لحقوق أفضلية الاكتتاب، حسب اختياره، أن يمارس حقه في الاكتتاب، أو أن يتنازل عنه بالبيع، أو أن يتخلى عنه بصفة فردية.

ويمكن كل 73 حق اكتتاب تفضيلي من الاكتتاب، بصفة غير قابلة للتخفيض في 5 أسهم جديدة.

ولا يمكن ممارسة حقوق أفضلية الاكتتاب إلا بعدد يسمح بالحصول على عدد صحيح من الأسهم الجديدة.

أما المساهمون الذين لا يتوفرون على عدد كاف من حقوق الاكتتاب للحصول على عدد صحيح من الأسهم الجديدة، فيمكنهم خلال فترة الاكتتاب شراء أو بيع حقوق أفضلية الاكتتاب في السوق وفقاً لشروط السوق المعمول بها.

كما يمكن بيع أو استكمال الكسور في السوق خلال فترة الاكتتاب.

ويحتسب السعر النظري لحق أفضلية الاكتتاب وفق المعادلة التالية:

حق أفضلية الاكتتاب = (سعر إقبال مصرف المغرب قبل تاريخ فصل الربح - ربح السهم - سعر الاكتتاب) x (عدد الأسهم الجديدة / [عدد الأسهم القديمة + عدد الأسهم الجديدة])	
ستكون حقوق أفضلية الاكتتاب المتعلقة بهذه الزيادة في رأس المال قابلة للتداول بحرية في بورصة الدار البيضاء، بنفس شروط تداول سهم مصرف المغرب نفسه، وذلك طوال فترة الاكتتاب الممتدة من 26 يونيو 2026 إلى غاية 16 يوليوز 2026.	تداول حق أفضلية الاكتتاب
يجب ممارسة حق أفضلية الاكتتاب للمساهمين في الأسهم الجديدة المصدرة خلال فترة الاكتتاب، وإلا سقط هذا الحق.	مصير حق أفضلية الاكتتاب غير الممارس
26 يونيو 2026	تاريخ الإدراج المتوقع
Fixing	دورة التداول
DS CDM 5/73 2026	التسمية
SCDMA	المختصر

بتاريخ 4 يونيو 2026، قامت بورصة الدار البيضاء بفصل ربح السهم المتعلق بالنتائج المالية لسنة 2025، والذي بلغ 48 درهما للسهم الواحد، كما قامت بتفريغ دفتر أوامر السوق وإجراء تعديل على السعر المرجعي لسهم مصرف المغرب.

II.4 عناصر تقييم بنود العرض

سعر الأسهم المعروضة

وفقا للصلاحيات المفوضة له من طرف الجمعية العامة غير العادية خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 أبريل 2026، قرر مجلس الإدارة الجماعية خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 11 يونيو 2026 القيام بعملية زيادة في رأس المال مع الإبقاء على حقوق أفضلية الاكتتاب، بمبلغ إجمالي قدره 699.077.330 درهما، بما في ذلك علاوة الإصدار، وهو ما يعادل زيادة في رأس المال الشركة بمبلغ 74.528.500 درهم من خلال إصدار 745.285 سهما جديدا، بسعر اكتتاب محدد في 938 درهما للسهم الواحد، يتضمن علاوة إصدار قدرها 838 درهما، وقد تم تحديد شروط العملية وجدولها الزمني.

وتحدد معادلة الاكتتاب في 5 أسهم جديدة مقابل 73 حق أفضلية اكتتاب.

ويمثل سعر الاكتتاب البالغ 938 درهما للسهم الواحد تخفيضا بنسبة -9,8% مقارنة بسعر إغلاق السهم بتاريخ 03 يونيو 2026، والذي بلغ 1.040 درهم.

تقييم الأسهم المعروضة

طرق التقييم المستبعدة

تحديث التدفقات المستقبلية لأرباح الأسهم القابلة للتوزيع

تقوم هذه الطريقة على حساب قيمة الأموال الذاتية للشركة من خلال تحيين الأرباح المستقبلية المتوقعة التي سيتم دفعها للمساهمين باستخدام تكلفة حقوق الملكية، والتي تعكس معدل العائد المطلوب من طرف المساهمين. وتساوي قيمة الأموال الذاتية (Vfp) مجموع: (1) التوزيعات المخصصة المتوقعة دفعها من طرف الشركة لمساهميها خلال الأفق الزمني الصريح، و(2) القيمة النهائية بعد خصمها إلى القيمة الحالية.

وتتميز هذه الطريقة بحساسيتها الكبيرة لمعاملات نسبة التحيين و النمو طويل الأجل.

وبالنظر إلى (1) كون سهم Crédit du Maroc متداولاً في البورصة، و(2) توفر عينة من الشركات المقارنة المدرجة والممثلة لقطاع البنوك في المغرب، فقد تم استبعاد هذه الطريقة لفائدة طرق تقييم تعتمد على السوق، والتي تعكس بشكل أكثر موضوعية قيمة الأموال الذاتية للمصرف.

في ظل (1) إدراج سهم مصرف المغرب في البورصة، و(2) عينة من الشركات المقارنة المدرجة والممثلة لقطاع البنوك في المغرب، فقد تم استبعاد هذه الطريقة لفائدة طرق تقييم تعتمد على السوق، والتي تعكس بشكل أكثر موضوعية قيمة الأموال الذاتية لمصرف المغرب.

المقارنات المعتمدة على عمليات مماثلة

تقوم هذه الطريقة على تقييم الشركة بناء على مضاعفات التقييم الضمنية المستخلصة من عينة من العمليات التي تمت في نفس القطاع، والتي تكون فيها الشركات المستهدفة مشابهة من حيث الخصائص المالية والتشغيلية للشركة محل التقييم.

ونظراً لعدم توفر معلومات مالية عامة وموثوقة (مثل قيمة الصفقات والمضاعفات الناتجة عنها) المتعلقة بعمليات حديثة سابقة شملت شركات مماثلة لمصرف المغرب، فقد تم استبعاد هذه الطريقة أيضاً.

عمليات مرجعية

تقوم طريقة العمليات المرجعية على تقييم شركة ما اعتماداً على الأسعار التي تم بها تنفيذ عمليات حديثة تتعلق برأس مالها.

في 26 أبريل 2022، أبرمت كريدي أغريكول (القرض الفلاحي الفرنسي) وشركة هولماركوم للتمويل وأطلقنا سند للتأمين عقداً لبيع الأسهم يتعلق باستحواذ – على مرحلتين – من طرف هولماركوم للتمويل وأطلقنا سند على كامل الأسهم التي

مصرف المغرب هو شركة مدرجة في بورصة الدار البيضاء ويظهر سيولة² بنسبة 10,64% خلال فترة 12 شهرا (من 04 يونيو 2025 إلى 03 يونيو 2026).

تتيح أسعار السوق تقييم قيمة حقوق الملكية للشركة اعتمادا على متوسط سعر السهم المرجح بأحجام التداول، وذلك على أفق زمني يمثل فترة مرجعية.

ويعرض الجدول أدناه سعر سهم مصرف المغرب بتاريخ 03 يونيو 2026، بالإضافة إلى متوسط السعر المرجح بحجم التداول خلال فترات شهر واحد، 3 أشهر، 6 أشهر، 9 أشهر و12 شهرا.

الفترة	تاريخ البداية	تاريخ النهاية	الحجم بالدرهم	الكمية	السعر المتوسط المرجح بالدرهم*
شهر واحد	04/05/2026	03/06/2026	49 038 904	48 471	1 012
3 أشهر	04/03/2026	03/06/2026	257 870 507	253 267	1 018
6 أشهر	04/12/2025	03/06/2026	650 002 361	612 938	1 060
9 أشهر	04/09/2025	03/06/2026	830 992 768	792 041	1 049
12 شهرا	04/06/2025	03/06/2026	1 229 642 737	1 157 440	1 062

المصدر: بورصة القيم بالدار البيضاء

السعر المتوسط المرجح = مجموع حجم التداول اليومي بالدرهم / الكمية الإجمالية المتداولة

لا يشمل حساب السعر المتوسط المرجح يوم 29 دجنبر 2025، الذي سجل حجم تداول استثنائي قدره 201.336.505 درهما، أي ما يعادل 202.342 سهما.

بالنسبة لجميع الآفاق الزمنية المدروسة، يشمل حساب السعر المتوسط المرجح سعر سهم مصرف المغرب إلى غاية 03 يونيو 2026.

وبالنظر إلى طبيعة العملية، وتطور سعر السهم، وأحجام التداول في السوق، فقد تم اعتماد السعر المتوسط المرجح لـ 12 شهرا باعتباره الأكثر ملاءمة، لأنه يسمح خصوصا بـأولا إدماج الأداءات المالية التي تعكس تقييم مصرف المغرب على أساس فترة ممتدة؛ وثانيا تخفيف العناصر الاستثنائية المختلفة.

وبناءً على السعر المتوسط المرجح لـ 12 شهرا المذكور أعلاه، بلغت قيمة مصرف المغرب وفق طريقة السعر المتوسط المرجح 1.062 درهما للسهم الواحد، أي ما يعادل قيمة حقوق ملكية قدرها 11.560 مليون درهم.

² نسبة السيولة للفترة = مجموع أحجام التداول خلال 12 شهرا / الرسملة السوقية المحسوبة على أساس السعر المتوسط المرجح لـ 12 شهرا.

نسبة السيولة بعد استبعاد يوم 29 دجنبر 2025، الذي سجل حجم تداول استثنائي قدره 201.336.505 درهم.

مضاعف الربحية الناتج	الرساميل الذاتية حصة المجموعة إلى غاية 31/12/25 بملايين الدراهم	الرسمة إلى غاية 03.06.2026 ⁴ بملايين الدراهم	الشركات
2,2x	69 431	149 971	التجاري وفا بنك
1,2x	41 452	49 887	البنك الشعبي المركزي
1,4x	31 794	45 687	بنك أفريقيا
1,3x	9 768	13 016	بنك CIH
1,5x			المعدل

المصدر: بورصة القيم بالدار البيضاء

إن تطبيق مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية (P/B) المتوسط على حقوق الملكية المحاسبية لحصة المجموعة لسنة 2025 الخاصة بمصرف المغرب، وبالبالغة 8.203 مليون درهم، يفضي إلى قيمة لحقوق الملكية قدرها 12.577 مليون درهم، أي ما يعادل 1.156 درهما للسهم الواحد.

ملخص التقييم

يعرض الجدول أدناه تقييم مصرف المغرب وفق مختلف طرق التقييم المعتمدة، كما يبين نسبة التخفيض التي يمثلها سعر الاكتتاب مقارنة بمتوسط القيمة المرجحة للسهم.

المقارنات في البورصة	متوسط القيمة المرجحة للسهم	
12 577	11 560	قيمة الأموال الذاتية بملايين الدراهم
1 156	1 062	قيمة السهم بالدرهم
40 %	60 %	الترجيح
	11 967	قيمة الأموال الذاتية ، المتوسط المرجح بالدرهم
	1 100	قيمة السهم، المتوسط المرجح بالدرهم
	938	سعر الاكتتاب الدرهم/السهم
	-14,7%	خفض سعر الاكتتاب حسب متوسط القيمة المرجحة

وتجدر الإشارة إلى أنه تم منح وزن أكبر لطريقة الأسعار المتوسطة المرجحة، وذلك حتى يعكس التقييم بدرجة أكبر: (1) القيمة السوقية، و(2) تقييم السوق المالي لسهم مصرف المغرب.

⁴ القيم السوقية المتوسطة مرجحة بأحجام التداول على مدى 3 أشهر، إلى غاية 03 يونيو 2026..

الجدول الزمني للعملية

في ما يلي الجدول الزمني للعملية :

(*) يمكن إقفال فترة الاكتتاب قبل موعدها المحدد إذا تم ممارسة جميع حقوق الاكتتاب بالأولوية (بصفة غير قابلة للتخفيض).

التواريخ	المراحل	الترتيب
12/06/2026	إصدار بورصة الدار البيضاء لإعلان الموافقة على العملية الحصول على تأشيرة الهيئة المغربية لسوق الرساميل توصل بورصة الدار البيضاء بالمنشور مؤشر عليه من طرف الهيئة المغربية لسوق الرساميل نشر ملخص المنشور على الموقع الإلكتروني لمصرف المغرب	1
15/06/2026	نشر بورصة الدار البيضاء للإعلان المتعلق بالعملية	2
15/06/2026	نشر مصرف المغرب لبلاغ صحفي في صحيفة للإعلانات القانونية	3
17/06/2026	نشر مصرف المغرب لإعلان إصدار أسهم جديدة في صحيفة للإعلانات القانونية والجريدة الرسمية	
23/06/2026	فصل حقوق الاكتتاب؛ - نشر القيمة النظرية لحق الاكتتاب؛ - تعديل سعر السهم؛ - إفراغ دفتر الأوامر.	4
26/06/2026	فتح فترة الاكتتاب إدراج حقوق أفضلية الاكتتاب	5
16/07/2026(*)	إغلاق فترة الاكتتاب إغلاق إدراج حقوق أفضلية الاكتتاب على الساعة الثانية والنصف مساء	6
17/07/2026	التشطيب على حقوق أفضلية الاكتتاب	7
21/07/2026	توصل الهيئة المركزية بمبلغ الاكتتابات	8
22/07/2026	المركزة النهائية وتخصيص الاكتتابات	9
23/07/2026	اجتماع الهيئة المختصة لإثبات إنجاز العملية. توصل بورصة الدار البيضاء بمحضر اجتماع الهيئة التي أثبتت إنجاز عملية الزيادة في رأس المال نقداً، وبتائج عملية الزيادة في رأس المال نقداً.	10
27/07/2026	تسليم الأسهم الجديدة للمكتتبين؛ قبول الأسهم الجديدة للتداول في بورصة الدار البيضاء؛ تسجيل العملية في البورصة؛ نشر نتائج العملية من طرف بورصة الدار البيضاء؛ إرجاع المبالغ المتبقية إلى المكتتبين.	11
28/07/2026	نشر مصرف المغرب لنتائج الزيادة في رأس المال نقداً	12

(*) يمكن إغلاق فترة الاكتتاب بشكل مسبق بمجرد ممارسة جميع حقوق الاكتتاب على أساس غير قابل للتخفيض. ويتعين إبلاغ بورصة الدار البيضاء قبل يومي تداول على الأقل من التاريخ الفعلي لهذا الإغلاق.

وبناء على هذه المعلومة، تقوم بورصة الدار البيضاء بنشر إشعار تصحيحي دون تأخير، وتقوم بتحديث الجدول الزمني للعملية.

القسم الثاني : معلومات حول المصدر

1. معلومات عامة

اسم الشركة	مصرف المغرب
المقر الرئيسي	201، شارع أنفا، الدار البيضاء
رقم الهاتف والفاكس	00 70 47 22 05 (212) الهاتف : 27 71 27 05 (212) الفاكس :
الموقع الإلكتروني	www.creditdumaroc.ma
الشكل القانوني	مصرف المغرب هو شركة مساهمة لها مجلس إدارة جماعية ومجلس رقابة
تاريخ التأسيس	10/04/1963
مدة الحياة	99 سنة ابتداء من تاريخ تسجيله في السجل التجاري
رقم التسجيل التجاري	الشركة مقيدة في السجل التجاري للدار البيضاء تحت عدد 28 717 في السجل التحليلي.
السنة المالية	من 1 يناير إلى 31 دجنبر
الاطلاع على الوثائق القانونية	يمكن الاطلاع على الوثائق القانونية للشركة، وخاصة النظام الأساسي ومحاضر الجمعيات العامة وتقارير مراقبي الحسابات بالمقر الرئيسي للشركة.
غرض الشركة (المادة 3 من النظام الأساسي)	تهدف الشركة في إطار القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها و القانون رقم 95-15 المتعلق بمدونة التجارة وجميع القوانين المعمول بها أو المستقبلية التي ترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بنشاطها إلى القيام بجميع عمليات البنك والبنك التشاركي وأساسا استلام أموال من العموم بما في ذلك ودائع الاستثمار وتوزيع جميع أشكال القروض ووضع رهن تصرف الزبناء جميع وسائل الأداء أو تدبيرها وتمويل الزبناء من خلال منتجات مرابحة، ومضاربة، وإجارة، ومشاركة والسلم والاصطناع أو من خلال أي منتج آخر حصل على ترخيص من طرف المجلس العلمي الأعلى. كما يمكنها القيام ب : <ul style="list-style-type: none"> ▪ جميع عمليات الصرف و التجارة الخارجية وتديير الأصول؛ ▪ الاستشارة والتديير في المجال المالي وفي مجال القيم المنقولة ؛ ▪ أخذ مساهمة في المقاولات الموجودة أو قيد التأسيس سواء في المغرب أو الخارج؛

<p>وبالنسبة للحاجيات المتعلقة بأنشطتها ، يمكنها :</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ شراء و استئجار و تجهيز و استغلال جميع المحلات والبنائيات والأصول التجارية سواء في المغرب أو الخارج ؛ ▪ شراء أو استئجار جميع التجهيزات والمعدات والسيارات؛ ▪ إحداث أية وكالة أو شركة تابعة سواء في المغرب أو الخارج. <p>وبصفة عامة، القيام ضمن الحدود المبينة في القوانين والأنظمة المطبقة على البنوك بشكل مباشر أو غير مباشر بجميع العمليات المالية والمنقولة والعقارية والتجارية وغيرها التي من شأنها تحفيز تطور الشركة.</p>	
<p>يبلغ رأسمال مصرف المغرب 1.088.121.400 درهم موزعا على 10.881.214 سهما بقيمة اسمية تبلغ 100 درهم للسهم.</p>	<p>رأسمال الشركة إلى غاية 31/12/2025</p>
<p>النصوص المنظمة للشكل القانوني لمصرف المغرب :</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ القانون رقم 95-17 المتعلق بشركات المساهمة كما تم تعديله وتتميمه. 	<p>النصوص القانونية والتنظيمية المطبقة على المصدر</p>
<p>النصوص المنظمة لنشاط مصرف المغرب :</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ القانون رقم 12-103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتمدة في حكمها (القانون البنكي) <p>النصوص المنظمة للجوء مصرف المغرب لطلب عمومي للادخار وإدراج سنداته :</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ▪ النظام العام للهيئة المغربية لسوق الرساميل المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 16-2169 الصادر في 14 يوليوز 2016؛ ▪ دوريات الهيئة المغربية لسوق الرساميل ؛ ▪ القانون رقم 14-19 المتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمستشارين في الاستثمار المالي ؛ ▪ القانون رقم 96-35 المتعلق بإحداث وديع مركزي وتأسيس نظام عام لقيود بعض القيم في الحساب، كما تم تغييره وتتميمه بالقانون رقم 02-43؛ ▪ القانون رقم 03-26 المتعلق بالعروض العمومية في سوق البورصة كما تم تعديله وتتميمه بالقانون رقم 06-46؛ ▪ النظام العام لبورصة القيم المصدق عليه بقرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 19-2208 الصادر في 3 يوليوز 2019 ؛ ▪ النظام العام للوديع المركزي المصدق عليه بواسطة قرار وزير الاقتصاد والمالية رقم 98-932 صادر في 16 أبريل 1998 	

<p>ومعدل بواسطة قرار وزير الخوصصة والسياحة رقم 01-1961 صادر في 30 أكتوبر 2001 وقرار رقم 05-77 الصادر في 17 مارس 2005؛</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ القانون رقم 12-43 المتعلق بالهيئة المغربية لسوق الرساميل؛ ▪ القانون رقم 12-44 المتعلق بدعوة الجمهور إلى الاكتتاب و بالمعلومات المطلوبة إلى الأشخاص المعنوية و الهيئات التي تدعو الجمهور إلى الاكتتاب في أسهمها أو سنداتها؛ <p>النصوص المنظمة للجوء مصرف المغرب لإصدار شهادات الإيداع :</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ القانون رقم 94-35 المتعلق ببعض سندات الدين القابلة للتداول كما تم تعديله وتتميمه بقرار وزارة المالية والاستثمارات الخارجية رقم 95-2560 الصادر في 9 أكتوبر 1995 المتعلق بسندات الدين القابلة للتداول كما تم تغييره وتتميمه، ودورية بنك المغرب رقم 2/G/96 الصادر في 30 يناير 1996 المتعلق بشهادات الإيداع وملحقه التعديلي. 	
<p>المحكمة التجارية للدار البيضاء</p>	<p>المحكمة المختصة في حالة نزاع</p>
<p>يخضع مصرف المغرب، باعتباره مؤسسة ائتمان، للضريبة على القيمة المضافة (10%) و للضريبة على الشركات التي ترتفع نسبتها تدريجيا لتبلغ 40 % في 2026. وفي 2025، نسبة الضريبة الجاري بها العمل هي 39,25% ويخضع البنك للقوانين التجارية والضريبة للقانون العام.</p>	<p>النظام الضريبي</p>

II. معلومات حول رأسمال مصرف المغرب

1. بنية رأس المال

إلى غاية 31 دجنبر 2025 ، يبلغ رأسمال مصرف المغرب 1.088.121.400 درهم محجرا بالكامل، موزعا على 10.881.214 سهما بقيمة إسمية تبلغ 100 درهم للسهم الواحد، كلها تنتمي لنفس الفئة وموزعة كما يلي :

المساهمون	عدد الأسهم	% من رأس المال وحقوق التصويت
شركة هولماركوم فينانس	5 941 968	54,61%
أطلنطا سند	1 201 744	11,04%
تأمين الوفاء	1 168 523	10,74%
مساهمون آخرون ⁵	2 568 979	23,61%

⁵أسهم متداولة في البورصة أساسا

100,00 %

10 881 214

100,00%

المصدر : مصرف المغرب

أعضاء مجلس الرقابة إلى غاية 31 دجنبر 2025 .III

المصدر: مصرف المغرب

المنصب الرئيسي	عضو في لجنة	تاريخ انتهاء المهام	تاريخ التجديد	تاريخ التعيين الأول	الجنسية	الجنس	السن	تعريف أعضاء مجلس الرقابة
الرئيس المدير العام لمجموعة هولماركوم	-	الجمعية العامة العادية السنوية التي ستبث في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2027	06/2025	12/2022	مغربية	♂	55	محمد بنصالح رئيس المجلس
المدير العام المنتدب لمجموعة هولماركوم	A و R	الجمعية العامة العادية السنوية التي ستبث في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2027	06/2025	12/2022	مغربية	♂	62	كريم شيوار عضو في المجلس
نائبة رئيس أطلنطا سند ش.م	C	الجمعية العامة العادية السنوية التي ستبث في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2027	06/2025	12/2022	مغربية	♀	56	أطلنطا سند ش.م ⁽¹⁾ تمثلها السيدة فاطمة الزهراء بنصالح عضو في المجلس
مديرة عامة مساعدة شركة هولماركوم فينانس	A	الجمعية العامة العادية السنوية التي ستبث في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2027	06/2025	12/2022	مغربية	♀	41	شركة هولماركوم فينانس لتمثلها لمياء القندلي عضو في المجلس
مدير عام مكتب ديكتيس	A و C	الجمعية العامة العادية السنوية التي ستبث في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2027	06/2025	12/2022	مغربية	♂	70	محمد علي القادري ⁽²⁾ عضو مستقل في المجلس
مستشارة مالية رئيسية	A و C	الجمعية العامة العادية السنوية التي ستبث في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2027	06/2025	03/2024	لبنانية فرنسية	♀	50	نادين كونسكي ⁽³⁾ زبادة
متصرف في شركات	A و C	الجمعية العامة العادية السنوية التي ستبث في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2027	06/2025	05/2025	مغربية	♂	75	محمد علي عبايو عضو في المجلس
متصرف في شركات	A و C	الجمعية العامة العادية السنوية التي ستبث في حسابات السنة المالية المنتهية في 31 دجنبر 2028	-	04/2026	فرنسية	♂	68	بشار سمرة ⁽⁴⁾

(A) لجنة التدقيق (R) لجنة المخاطر (C) لجنة التعيينات والمكافآت

(1) رئيس لجنة التعيينات والمكافآت

(2) رئيس لجنة التدقيق

(3) رئيس لجنة المخاطر

(4) مع مراعاة مصادقة بنك المغرب

.V نشاط مصرف المغرب

1. تطور القروض

خلال الفترة 2023 - 2025، تطور الجاري العام لقروض مصرف المغرب كما يلي :

التطور 25/24	2025	التطور 23/24	2024	2023	الحقوق الصافية (حسابات الشركة) بملايين الدراهم
3,5 %	15 357	0,1 %	14 838	14 826	قروض الخزينة
-0,9 pt	22,9 %	-2,1 pts	24 %	26 %	%
11,2 %	4 407	11,7 %	3 962	3 547	قروض الاستهلاك
0,2 pt	7 %	0,2 pt	6 %	6 %	%
16,8 %	14 148	26,6 %	12 118	9 570	قروض التجهيز
1,7 pts	21 %	2,7 pts	19 %	17 %	%
5,1 %	20 751	6,7 %	19 752	18 503	القروض العقارية
-0,8 pt	31 %	-0,7 pt	32 %	32 %	%
78,3 %	2 960	47,7 %	1 660	1 124	القروض الأخرى
1,8 pts	4 %	0,7 pt	3 %	2 %	%
2,3 %	355	-3,5 %	348	360	الفوائد المستحقة للاستلام
0,0 pt	0,5 %	-0,1 pt	1 %	1 %	%
-1,0 %	1 191	8,7 %	1 203	1 107	الحقوق معلقة الأداء
-0,2 pt	1,8 %	-	1,93 %	2 %	%
9,8 %	59 170	9,9 %	53 881	49 037	الحقوق على الزبناء
1,8 pts	88 %	0,7 pt	86,5 %	86 %	%
-26,4 %	410	-22,1 %	557	715	الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير
-0,3 pt	1 %	-0,4 pt	0,9 %	1 %	%
-49,6 %	1 472	218,5 %	2 923	918	الحقوق على مؤسسات الائتمان عند الطلب
21,5 %	5 958	-24,4 %	4 904	6 488	الحقوق على مؤسسات الائتمان لأجل
-5,1 %	7 430	5,7 %	7 827	7 406	الحقوق على مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها
-1,5 pts	11 %	-0,4 pt	12,6 %	13 %	%
7,6 %	67 010	8,9 %	62 265	57 158	مجموع الحقوق

المصدر : مصرف المغرب - حسابات الشركة

% الحصة من مجموع القروض

مراجعة تحليلية 2024 – 2025

إلى غاية متم 2025، واصل الجاري الإجمالي لقروض مصرف المغرب ديناميته التنموية بتطور نسبته ارتفاعا نسبته 7,6 % (+4,7 مليار درهم) ليناhez حوالي 67.010 مليون درهم. ويعزى هذا التحسن أساسا لاجتماع العوامل التالية :

- ارتفاع جاري الحقوق على الزبناء بنسبة % 9,8 ليصل إلى 59.170 مليون درهم إلى غاية متم دجنبر 2025. ويعزى هذا التطور أساسا لتضافر العوامل التالية :
- ✓ ارتفاع قروض التجهيز بنسبة % 16,8 (+2,1 مليار درهم)؛
- ✓ نمو القروض العقارية بنسبة % 5,1 (+1 مليار درهم) لتصل إلى 20751 مليون درهم بفعل ارتفاع القروض للمنعشين العقاريين وقروض السكن بما في ذلك قروض مرابحة التي تطورت بشكل ملحوظ ؛
- ✓ ارتفاع القروض الأخرى بنسبة % 78,3 (+1,3 مليار درهم) ارتباطا بعمليات الحفظ المنجزة في دجنبر 2025 ؛
- ✓ ارتفاع قروض الاستهلاك بنسبة % 11,2 (+445 مليون درهم) مقارنة مع متم 2024 ؛
- ✓ ارتفاع قروض الخزينة بنسبة % 3,5 (+519 مليون درهم) لتصل إلى 15.357 مليون درهم نتيجة ارتفاع قروض الاستيراد؛
- ✓ انخفاض القروض معلقة الأداء بنسبة % 1,0 (-12 مليون درهم) .

- انخفاض جاري الحقوق على مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها بنسبة % 5,1 لتصل إلى 7430 مليون درهم نتيجة تراجع لحقوق تحت الاطلاع بنسبة % 49,6 (-1,47 مليار درهم) ، لتعوض جزئيا بارتفاع الحقوق لأجل بنسبة % 21,5 (+1,05 مليار درهم) ؛
- انخفاض الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير بنسبة % 26,4 (-147 مليون درهم) .

وشكلت القروض للزبناء 88,3% من مجموع القروض، مواصلة تطورها في المزيج العام مقارنة مع 2024 (86,5%).

مراجعة تحليلية 2023 – 2024

إلى غاية متم 2024، سجل جاري قروض مصرف المغرب ارتفاعا نسبته % 9,9 (+5,1 مليار درهم) ليناhez حوالي 62265 مليار درهم. مقارنة مع متم دجنبر 2022. ويعزى هذا التحسن أساسا لاجتماع العوامل التالية :

- ارتفاع جاري الحقوق على الزبناء بنسبة % 9,9 (+4,8 مليار درهم) ليصل إلى 53881 مليون درهم إلى غاية متم دجنبر 2024. ويعزى هذا التطور أساسا لتضافر العوامل التالية :
- ✓ ارتفاع قروض التجهيز بنسبة % 26,6 (+2,6 مليار درهم) مقارنة مع متم 2023؛

- ✓ نمو القروض العقارية (+1,2 مليار درهم) لتصل إلى 19752 مليون درهم بفعل ارتفاع القروض للمنعشين العقاريين على مستوى سوق المقاولات وقروض السكن بما في ذلك قروض مرابحة التي تطورت بشكل ملحوظ في 2024؛
- ✓ ارتفاع القروض الأخرى بنسبة % 47,7 (+536 مليون درهم)؛
- ✓ ارتفاع قروض الاستهلاك بنسبة % 11,7 (+415,2 مليون درهم) مقارنة مع متم 2023 ؛
- ✓ ارتفاع القروض معلقة الأداء بنسبة % 8,7 (+96,2 مليون درهم) مقارنة مع متم 2023؛

- ارتفاع جاري الحقوق على مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها لتصل إلى 7 827 مليون درهم مع متم بفعل دينامية بارزة للحقوق تحت الاطلاع، والتي سجلت تطورا ملحوظا (+2 مليار درهم) ، وتراجع الحقوق لأجل بنسبة 24,4 % (- 1,6 مليار درهم) مقارنة مع 2023؛
- انخفاض الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير بنسبة % 22,1 (-157,8 مليون درهم) ارتباطا بتسديدات التسبيقات على قرض الضريبة على القيمة المضافة في مارس 2024 .

وشكلت القروض للزبناء 86,5% من مجموع القروض، وتحسنت حصتها مقارنة مع السنة المالية السابقة. وعلى مستوى خدمات التجزئة البنكية، ارتفعت قروض الزبناء ب608 مليون درهم، والتي هم جزء منها ديون مرابحة العقارية التي سجلت تطورا قويا.

وسجلت القروض للاستهلاك ارتفاعا قدره 13 مليون درهم مقارنة مع 2023.

وعلى صعيد سوق المقاولات، تميزت القروض قصيرة الأمد بارتفاع الحسابات الجارية (+253 مليون درهم) مقابل انخفاض اقروض الاستيراد والحقوق المكتسبة بشراء الفواتير (تمويل سلف الضريبة على القيمة المضافة) . وتميزت القروض متوسطة وطويلة الأمد بارتفاع قروض التجهيز (2,6 مليار درهم) وقروض المنعشين العقاريين (+622 مليون درهم) .

➤ توزيع الحقوق على الزبناء حسب قطاع النشاط

حسب فئات الزبناء، تتمثل بنية الحقوق على الزبناء لمصرف المغرب على النحو التالي :

2025 التطور 25/24	2025	التطور 23/24	2024	2023	المبالغ بملايين الدراهم (حسابات الشركة)
0,6 %	6 351	-0,5 %	6 310	6 343	القطاع العام
-0,9 pts	10,7 %	-1,2 pt	11,6 %	12,7 %	القطاع الخاص
10,6 %	53 229	10,9 %	48 128	43 409	المقاولات المالية
0,9 pts	89,3 %	1,2 pt	88,4 %	87,3 %	المقاولات غير المالية
79,3 %	3 147	48,5 %	1 755	1 182	زبناء آخرون**
2,1 pts	5,3 %	0,9 pt	3,2 %	2,4 %	
11,1 %	26 274	15,9 %	23 648	20 405	
0,7 pts	44,1 %	2,4 pt	43,4 %	41 %	
4,8 %	23 808	4,1 %	22 725	21 822	
-1,8 pts	40,0 %	-2,1 pt	41,7 %	43,9 %	
9,4 %	59 580	9,4 %	54 438	49 752	حقوق على الزبناء *

المصدر : مصرف المغرب - حسابات الشركة
* بما في ذلك الحقوق المكتسبة بشراء الفواتير
** خوص وتجار

المراجعة التحليلية 2024-2025

يؤكد توزيع القروض حسب قطاعات النشاط عند متم سنة 2025 استمرار التزام مصرف المغرب بتمويل القطاع الخاص.

ويحافظ قطاع الشركات غير المالية على مكانته كأكبر مستفيد من التمويلات الممنوحة للزبناء، حيث ارتفع رصيد القروض الموجهة لهذا القطاع بنسبة **11,1%**. وارتفعت مساهمته في إجمالي القروض الممنوحة للزبناء إلى **44,1%** أي بزيادة قدرها **0,7 نقطة مئوية**.

أما فئة «الزبناء الآخرون»، فقد سجلت رقيدا قدره **23.808 مليون درهم**، بارتفاع نسبته **4,8%** مقارنة بسنة 2024. تعلق هذا البند أساسا بالأفراد وأصحاب المهن الحرة، ويمثل **40,0%** من إجمالي القروض الممنوحة للزبناء.

أما رصيد القروض الممنوحة للشركات المالية، فقد سجل ارتفاعا قويا بنسبة **79,3%** بين سنتي 2024 و2025.

وأصبح هذا الرصيد يمثل **5,3%** من إجمالي القروض الممنوحة للزبناء.

وبلغت حصة القطاع العام من القروض الممنوحة للزبناء **10,7%** عند متم دجنبر 2025، بما يعادل رقيدا قدره **6.351 مليون درهم**، مسجلة تراجعاً قدره **0,9 نقطة** مقارنة بالسنة المالية السابقة.

مراجعة تحليلية 2023 - 2024

٧.٢ تطور الودائع

تطور جاري ديون مصرف المغرب كما يلي في الفترة المدروسة

2025		التطور		المبالغ بملايين الدراهم	
التطور	2025	23/24	2024	2023	
25/24					
11,5 %	44 401	10,9 %	39 806	35 900	حسابات تحت الطلب لأجل
-2,4 pts	65,8 %	0,2 pt	68,2 %	68,0 %	%
0,2 %	10 046	0,4 %	10 032	9 990	حسابات الادخار
-2,3 pts	14,9 %	-1,7 pts	17,2 %	18,9 %	%
-13,5 %	5 178	46,4 %	5 988	4 090	الودائع لأجل
-2,6 pts	7,7 %	2,5 pts	10,3 %	7,7 %	%
48,4 %	1 317	-43,3 %	887	1 566	حسابات دائنة أخرى
0,4 pt	2,0 %	-1,4 pts	1,5 %	3,0 %	%
-15,0 %	13	24,4 %	16	12	ديون تجاه الزبناء على المنتجات التشاركية
-	-	-	-	-	%
-29,6 %	96	13,10 %	136	120	الفوائد المستحقة للأداء
-0,09 pt	0,1 %	0,01 pt	0,2 %	0,2 %	%
7,4 %	61 051	10,0 %	56 864	51 678	ودائع الزبناء
-6,9 pts	90,5 %	-0,4 pt	97,5 %	97,9 %	%
-68,8 %	223	-5,10 %	713	752	تحت الطلب
>100 %	6 161	>100 %	772	362	لأجل
>100 %	6 384	33,40 %	1 485	1 113	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها
6,9 pts	9,5 %	0,4 pt	2,5 %	2,1 %	%
15,6 %	67 435	10,53 %	58 350	52 792	مجموع الديون

المصدر : مصرف المغرب - حسابات الشركة

مراجعة تحليلية 2024 – 2025

برسم سنة 2025، حقق مصرف المغرب موارد حصيلة تزيد عن 67.435 مليون درهم، بارتفاع نسبته 15,6% (+9,1 مليار درهم) مقارنة مع متم دجنبر 2024. ويعود هذا الارتفاع أساسا للعوامل التالية:

▪ ارتفاع موارد الزبناء بنسبة 7,4% (+4,2 مليار درهم)، والتي بلغت مع متم دجنبر 2025 ما مجموعه 61.051 مليون درهم، ويُفسّر ذلك أساساً بما يلي:

✓الارتفاع المتواصل للحسابات الدائنة تحت الطلب (+4,6 مليار درهم)، مدعوماً بتطور الحسابات الجارية والحسابات الجارية بالشيكات؛

✓ارتفاع رصيد حسابات الادخار بمبلغ 14,8 مليون درهم ليستقر عند 10.046 مليون درهم؛

✓ارتفاع الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 48,4% مقارنة مع السنة المالية 2024، لتبلغ 1.317 مليون درهم؛

■ سجلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها ارتفاعاً ملحوظاً تجاوز 100%، منتقلة من 1.485 مليون درهم إلى 6.384 مليون درهم سنة 2025. ويعزى هذا التطور إلى استراتيجية البنك الرامية إلى تنويع مصادر إعادة التمويل، ويفسر أساساً بارتفاع عمليات إعادة التمويل لدى البنك المركزي. وتمثل هذه الموارد حالياً 9,5% من بنية الديون، مقابل 2,5% سنة 2024.

وفيما يخص بنية ودائع الزبناء، فتتميز دائماً بغلبة الحسابات الدائنة تحت الطلب التي تمثل 65,8% من مجموع موارد الحصيلة.

وسجلت حسابات الادخار تراجعاً بمقدار 2,3 نقطة مقارنة مع السنة المالية السابقة، وأصبحت تمثل 14,9% من جاري الموارد.

ومن جهتها، تمثل الودائع لأجل 7,7% من جاري الموارد، مسجلة تراجعاً قدره 2,6 نقطة مقارنة مع متم سنة 2024.

مراجعة تحليلية 2023 – 2024

برسم سنة 2024، حقق مصرف المغرب موارد حصيلة تزيد عن 58365 مليون درهم، بارتفاع نسبته 10,5% (+5,6 مليار درهم) مقارنة مع متم دجنبر 2023. ويعود هذا الارتفاع أساساً للعوامل التالية :

■ ارتفاع موارد الزبناء بنسبة 10% (+5,2 مليار درهم) والتي بلغت مع متم دجنبر 2024 ما مجموعه 56880 مليون درهم، والتي تفسر أساساً بما يلي :

✓ ارتفاع الحسابات تحت الطلب الدائنة (+3,9 مليار درهم) ، والتي تفسر بالعمليات التي أطلقها البنك لتحسين الجمع ؛

✓ ارتفاع الودائع لأجل بنسبة 46,4% (+1,9 مليار درهم) لتبلغ 5988 مليون درهم مع متم 2024، وذلك أساساً بفضل إطلاق عروض بشروط تحفيزية ؛

✓ انخفاض الحسابات الدائنة الأخرى بنسبة 42,8% مقارنة مع السنة المالية 2023.

■ سجلت الديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها ارتفاعاً بنسبة 33,4%، منتقلة من 1113 مليون درهم إلى 1485 مليون درهم في 2024، بفعل ارتفاع الودائع لأجل. وتمثل هذه الموارد 2,5% من بنية الديون، بتحسن مقارنة مع مستواها في 2023 .

ويخصوص بنية ودائع الزبناء، فتتميز بغلبة الحسابات الدائنة تحت الطلب التي تمثل 68,2% من مجموع الموارد وهو نفس الموارد المسجل في 2023 .

وسجلت حسابات الادخار انخفاضاً نسبته 1,7 نقطة مقارنة مع السنة السابقة وتمثل 17,2% من جاري الموارد.

ومن جهتها، بلغت الودائع لأجل % 10,3 من مجموع جاري الموارد، أي بارتفاع نسبته 2,5 نقطة مقارنة مع متم 2023 .

وتطورت الموارد بدون مكافأة بنسبة % 8,5 حيث تمثل % 71,4 من الجاري العام لموارد الزبناء. وسجلت الموارد بمكافأة ارتفاعا بنسبة % 14,3 بفضل ارتفاع الحسابات لأجل ب 1,5 مليار درهم.

➤ توزيع ودائع الزبناء حسب قطاع النشاط

حسب فئات الزبناء، تتمثل بنية ودائع مصرف المغرب كما يلي :

المبالغ بملايين الدراهم	2023	2024	التطور 23/24	2025	التطور 25/24
القطاع العام	467	710	52 %	622	-12 %
	0,9 %	1,2 %	0,35	1,0 %	-0,2 pts
القطاع الخاص	51 211	56 154	10 %	60 429	8 %
المقاولات المالية	99,1 %	98,8 %	-0,35	99,0 %	0,2 pts
	580	1067	84 %	872	-18 %
المقاولات غير المالية	1,1 %	1,9 %	0,75	1,4 %	-0,4 pts
	12 230	13 759	13 %	16 394	19 %
زبناء آخرون**	23,7 %	24,2 %	0,53	26,9 %	2,7 pts
	38 401	41 328	8 %	43 163	4 %
	74,3 %	72,7 %	-1,63	70,7 %	-2,0 pts
ودائع الزبناء	51 678	56 864	10 %	61 051	7 %

المصدر : مصرف المغرب

مراجعة تحليلية 2024 – 2025

فيما يتعلق ببنية محفظة الزبناء، تظل مساهمة القطاع الخاص هي الغالبة بنسبة 99,0%، بإجمالي ودائع بلغ 60.429 مليون درهم، مسجلا ارتفاعا بنسبة 8% مقارنة مع متم سنة 2024.

وفي إطار القطاع الخاص، بلغت فئة «الزبناء الآخرون»، المكونة من الأفراد والمهنيين (الحسابات بالشيكات، وحسابات الادخار، والودائع لأجل)، ما مجموعه 43.163 مليون درهم، بارتفاع نسبته 4% مقارنة مع سنة 2024. وتظل هذه الفئة المكون الرئيسي في بنية محفظة زبناء مصرف المغرب، بحصة بلغت 70,7% سنة 2025، رغم تراجعها ب 2,0 نقطتين مقارنة بالسنة السابقة.

أما ودائع الشركات غير المالية، فقد سجلت نموا قويا بنسبة 19% خلال سنة 2025، لتصل إلى 16.394 مليون درهم. كما تعززت حصتها ضمن بنية الودائع لتبلغ 26,9%، بارتفاع قدره 2,7 نقطة مقارنة مع سنة 2024.

ومن جهتها، سجلت ودائع القطاع العام انخفاضا بنسبة 12% مقارنة مع السنة المالية السابقة، لتستقر عند 622 مليون درهم.

مراجعة تحليلية 2023 – 2024

فيما يتعلق ببنية محفظة الزبناء، تظل مساهمة القطاع الخاص هي الغالبة بنسبة 98,8%، بإجمالي ودائع بلغ 56.154 مليون درهم.

وفي إطار القطاع الخاص، بلغت فئة «الزبناء الآخرون»، المكونة من الحسابات بالشيكات والحسابات الجارية الدائنة، وحسابات الادخار، والودائع لأجل، ما مجموعه 41.328 مليون درهم، بارتفاع نسبته 7,6% مقارنة مع سنة 2023. وتعد هذه الفئة المكون الرئيسي في بنية محفظة زبناء مصرف المغرب، بحصة بلغت 72,7% سنة 2024، مسجلة تراجعاً قدره 1,63 نقطة مقارنة مع السنة المالية السابقة.

أما ودائع الشركات غير المالية، فقد ارتفعت بنسبة 12,5% خلال سنة 2024 لتبلغ 13.759 مليون درهم. وتمثل هذه الودائع 24,2% من إجمالي بنية الودائع.

ومن جهتها، سجلت ودائع القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 52% مقارنة مع السنة المالية السابقة، ويعزى ذلك إلى الحركات المرتبطة بعمليات خصم الفواتير. ومع ذلك، لم تتجاوز حصتها 1,2% من إجمالي موارد الزبناء سنة 2024.

القسم الثالث – الوضعية المالية

ا. حساب النتيجة الموطدة

يتمثل حساب النتيجة الموطدة لمصرف المغرب خلال الثلاث سنوات الأخيرة كما يلي :

التطور 25/24	2025	التطور 24/23	2024	2023	الحسابات الموطدة طبقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (المبالغ بمليين الدراهم)
4,8 %	3 299,3	11,6 %	3 147,0	2 821,1	فوائد وعائدات مماثلة
-14,0 %	618,4	20,8 %	718,9	595,2	فوائد وتكاليف مماثلة
10,4 %	2 680,9	9,1 %	2 428,1	2 225,9	هامش الفوائد
9,9 %	584,9	7,5 %	532,2	494,9	عمولات محصلة
26,3 %	91,2	23,4 %	72,2	58,5	عمولات مدفوعة
7,3 %	493,7	5,4 %	460,0	436,4	هامش على العمولات
-0,7 %	498,8	41,4 %	502,5	355,4	صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-100,0 %	0,0	>100 %	1,3	0,0	صافي الأرباح والخسائر على الأدوات المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
-	-	-	-	-	صافي الأرباح والخسائر على الأصول المالية المتاحة للبيع
-28,0 %	22,8	53,4 %	31,7	20,7	عائدات الأنشطة الأخرى
6,2 %	127,9	8,0 %	120,4	111,5	تكاليف الأنشطة الأخرى
-18,4 %	-105,1	2,3 %	-88,7	-90,8	نتيجة الأنشطة الأخرى
8,0 %	3 568,4	12,9 %	3 303,2	2 926,9	الناتج الصافي البنكي
1,1 %	1 359,6	-1,5 %	1 345,4	1 366,0	التكاليف العامة للاستغلال
12,8 %	292,9	11,5 %	259,7	232,9	مخصصات الإهلاكات وانخفاضات القيمة للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة
12,8 %	1 915,9	27,9 %	1 698,1	1 328,0	النتيجة الإجمالية للاستغلال
3,8 %	-383,1	10,5 %	-398,4	-445,3	تكلفة المخاطرة
17,9 %	1 532,8	47,2 %	1 299,69	882,73	نتيجة الاستغلال
>100 %	11,0	-38,8 %	-6,1	-4,4	صافي الأرباح والخسائر على أصول أخرى

II. الحصيلة الموطدة لمجموعة مصرف المغرب حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

تدعم الحصيلة الموطدة لمجموعة مصرف المغرب في أغلبيتها من طرف مصرف المغرب. وتوزعت حصيلة الفترة 2023-2025 حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية كما يلي :

الأصول

المبالغ بملايين الدراهم

التطور 25/24	2025	التطور 24/23	2024	2023	
27,1 %	2 841	-1,4 %	2 235	2 266	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصحة الشيكات البريدية
25,0 %	5 984	84,3 %	4 785	2 597	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
26,2 %	5 734	92,0 %	4 544	2 367	-الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة
3,5 %	250	4,8 %	241	230	-الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
>100 %	2 410	-36,0 %	675	1 054	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
>100 %	2 410	-36,0 %	675	1 054	أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير
>100 %	2 135	-34,5 %	915	1 397	السندات بالتكلفة المهلكة
-31,3 %	3 893	-5,8 %	5 666	6 012	القروض والديون على مؤسسات الائتمان والمماثلة بالكلفة المهلكة
11,0 %	62 863	10,9 %	56 622	51 062	القروض والديون على الزبناء بالكلفة المهلكة
-83,4 %	1	79,2 %	6	3	الضريبة المستحقة الدفع- أصول
17,4 %	176	-6,2 %	150	160	الضريبة المؤجلة – أصول
56,0 %	915	38,9 %	587	422	حسابات التسوية وأصول أخرى
n.a.	6	-	-	-	مساهمات في الشركات بحقوق الملكية
-1,1 %	1482	0,1 %	1 498	1 496	الأصول الثابتة الملموسة
12,1 %	1 022	14,6 %	912	796	الأصول الثابتة غير الملموسة
13,1 %	83 728	10,1 %	74 051	67 265	مجموع الأصول

الخصوم

المبالغ بملايين الدراهم

التطور 25/24	2025	التطور 24/23	2024	2023	
-4,5 %	0,7	-20,6 %	0,7	0,9	الأبنك المركزية، الخزينة العامة ، مصلحة الشيكات البريدية
57,3 %	40	57,2 %	25	16	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
57,3 %	40	57,2 %	25	16	-الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة
274,8 %	6 516	52,9 %	1 739	1 137	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها
7,4 %	61 228	10,1 %	56 997	51 755	ديون تجاه الزبناء
-33,3 %	2 120	-7,1 %	3 180	3 424	سندات الدين المصدرة
2,5 %	194	51,1 %	189	124	الضريبة الجارية خصوم
-74,4 %	1	-72,0 %	5	18	الضريبة المؤجلة خصوم
15,3 %	2 586	18,6 %	2 243	1 892	حسابات التسوية وخصوم أخرى
4,7 %	580	-2,0 %	554,4	566	المؤونات
82,5 %	2 258	-1,1 %	1 237	1 251	ديون تابعة واموال خاصة للضمان
4,1 %	8 203	11,3 %	7 879	7 080	رساميل ذاتية
4,1 %	8 203	12,0 %	7 878	7 034	رساميل ذاتية حصة المجموعة

-1,5 %	4 751	11,0 %	4 823	4 347	رأس المال واحتياطيات مرتبطة
12,3 %	2 552	3,4 %	2 273	2 198	احتياطيات موطدة
12,3 %	2 552	5,9 %	2 273	2 147	حصة المجموعة
-	-	-100,0 %	-	51	حصة الأقلية
-9,9 %	37	11,2 %	41	37	أرباح أو خسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية
-9,9 %	37	11,2 %	41	37	حصة المجموعة
-	-	-	-	-	حصة الأقلية
16,5 %	864	48,7 %	741	498	النتيجة الصافية للسنة المالية
16,5 %	864	47,3 %	741	503	حصة المجموعة
0,0 %	0,0	>100,0 %	0,0	-5	حصة الأقلية
13,1 %	83 728	10,1 %	74 051	67 265	مجموع الخصوم

أهم المؤشرات الدورية خلال الربع الأول من 2026

تعتبر الحسابات الدورية المبينة أدناه حسابات محصورة لم تخضع للتدقيق إلى غاية 31 مارس 2026 :

31/03/2026	31/12/2025	الأصول الموطدة بملايين الدراهم
1 652	2 841	قيم الصندوق والبنوك المركزية والخزينة العامة ومصلحة الشيكات البريدية
5 854	5 984	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
5 590	5 734	-الأصول المالية المملوكة لغايات المعاملة
264	250	-الأصول المالية الأخرى بالقيمة العادلة حسب النتيجة
-	-	أدوات التغطية المشتقة
132	2 410	الأصول المالية بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية
132	2 410	أدوات الدين المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية القابلة للتدوير
-	-	أدوات الرساميل الذاتية المحتسبة بالقيمة العادلة حسب الرساميل الذاتية غير القابلة للتدوير
5 321	2 135	السندات بالتكلفة المهلكة
5 538	3 893	القروض والديون على مؤسسات الائتمان والمماثلة بالكلفة المهلكة
60 519	62 863	القروض والديون على الزبناء بالكلفة المهلكة
-	-	فارق إعادة تقييم أصول المحافظ المغطاة بواسطة النسب
-	-	توظيفات أنشطة التأمين
12	1	الضريبة المستحقة الدفع -أصول
91	176	الضريبة المؤجلة - أصول
915	915	حسابات التسوية وأصول أخرى
-	-	حسابات غير جارية موجهة للتفويت
7	6	مساهمات في شركات بحقوق الملكية
-	-	عقارات الاستثمار
1 464	1 482	الأصول الثابتة الملموسة
1 058	1 022	الأصول الثابتة غير الملموسة
-	-	فوارق الشراء
82 562	83 728	مجموع الأصول

31/03/2026	31/12/2025	
		الخصوم الموطدة بملايين الدراهم
1	1	الأبنك المركزية، الخزينة العامة، مصلحة الشيكات البريدية
74	40	الخصوم المالية بالقيمة العادلة حسب النتيجة
74	40	-الخصوم المالية المملوكة لغايات المعاملة
-	-	الخصوم المالية بالقيمة لبعادلة حسب النتيجة كخيار
-	-	أدوات التغطية المشتقة
4 172	6 516	ديون تجاه مؤسسات الائتمان والمعتبرة في حكمها
62 633	61 228	ديون تجاه الزبناء
1 626	2 120	سندات الدين المصدرة
75	194	الضريبة الجارية - خصوم
1	1	خصوم - الضريبة المؤجلة
2 619	2 586	حسابات التسوية وخصوم أخرى
-	-	ديون متعلقة بالأصول غير الجارية الموجهة للتفويت
-	-	المؤونات التقنية لعقود التأمين
586	580	المؤونات
-	-	إعانات وأموال مماثلة
2 279	2 258	ديون تابعة وأموال خاصة للضمان
8 494	8 203	رساميل ذاتية
4 751	4 751	رأس المال واحتياطيات مرتبطة
3 416	2 552	احتياطيات موطدة
3 416	2 552	حصة المجموعة
-	-	حصة الأقلية
56	37	أرباح أو خسائر محتسبة مباشرة ضمن الرساميل الذاتية

56	37	حصة المجموعة
-	-	حصة الأقلية
272	864	النتيجة الصافية للسنة المالية
272	864	حصة المجموعة
-	-	حصة الأقلية
82 562	83 728	مجموع الخصوم

القسم الرابع : عوامل المخاطر

المخاطر المرتبطة بالمصدر

تواجه مجموعة مصرف المغرب عدة مخاطر ناتجة عن تنوع أنشطتها سواء على مستوى البنك أو على مستوى كافة الشركات التابعة.

وهكذا، طبقا لقوانين بنك المغرب واستنادا لأجود الممارسات الدولية، تستجيب منظومة المراقبة الداخلية الموضوعية للقوانين الجاري بها العمل، لكنها تتيح أيضا التزود بتدابير مناسبة من حيث التتبع والتحكم في المخاطر.

وبصفة عامة، تروم هذه التدابير التحكم الأمثل في المخاطر التي يتعرض لها مصرف المغرب. كما تتوخى أن تشكل أداة رئيسية للقيادة بالنسبة لكافة الفاعلين وأداة لا غنى عنها لضمان استمرارية المجموعة.

ويتبنى مصرف المغرب، ارتكازا على تجربة المجموعة التي ينتمي إليها، تدييرا مركزيا لمخاطره. ويوضع هذا التدبير تحت وصاية مديريةية المخاطر والمراقبة الدائمة للمجموعة، التي تتمثل مهمتها العامة في " إعطاء مسيري البنك ضمانا بأن تمارس جميع الأنشطة وفق شروط سلامة معقولة ".

وباستقلالية تامة عن المهن، ترفع تقاريرها مباشرة لرئيس مجلس الإدارة الجماعية ومجلس الرقابة عبر لجنة المخاطر.

وتواكب مديريةية المخاطر والمراقبة الدائمة للمجموعة المهن في إعداد خرائطها للمخاطر ووضع عمليات للمراقبة وتنظيم المراقبات التراتبية والمهنية من المستوى الثاني وتقوم بتجميعها للحصول على رؤية عامة لجودة تنفيذ جميع أنشطة البنك.

وتم تجميع أهم المخاطر المغطاة في الفئات التالية : مخاطر السوق ومخاطر تديير الأصول والخصوم ومخاطر الصرف ومخاطر الائتمان أو الطرف المقابل ومخاطر التشغيل.

1.1 مخاطر السوق

يتم تأطير أنشطة السوق من خلال حدود عامة وتشغيلية يتم وصفها في إطار استراتيجية مخاطر البنك.

وتتوزع أشكال هذه الحدود، سواء كانت عامة أو تشغيلية، على ثلاثة أنواع : كمية (القيمة المعرضة للمخاطر، واختبارات الضغط، والحساسيات المفصلة)، ونوعية (المنتوجات المرخص لها، العملات المرخص لها، الآجال القصوى...) وعتبات الخسائر. ويهم وضع هذه الحدود أنشطة مديريةية أسواق الرساميل التي يتمثل دورها في ضمان عمليات الوساطة مع الزبناء (أنشطة FX ، السندات، القروض/الاقتراضات، عمليات الحفظ) وكذا أنشطة السوق لخزينة البنك.

وتنظم أنشطة السوق من خلال ثلاث مجالات مستقلة :

❖ الوظائف الأمامية :

تعتبر الوظائف الأمامية واجهة البنك إزاء السوق. فهي تعمل على مركزة ومعالجة جميع حاجيات البنك وزبنائه من حيث التغطية والتمويل. وتلزم البنك على صعيد احترام الحدود الداخلية للسوق والحدود التنظيمية والاعتمادات الممنوحة له. كما تتبع تراتبيا للمديرية العامة المساعدة للخدمات البنكية للشركات والاستثمار.

❖ الوظائف الوسيطة :

تضمن الوظائف الوسيطة عمليات المراقبة واحترام الحدود المسطرة من طرف قطب المخاطر.

❖ الوظائف الخلفية :

تقوم الوظائف الخلفية بتتبع معالجة عمليات ما بعد السوق : التأكيد و الأداء والتسديد-التسليم والمحاسبة. وهي مرتبطة بشكل تراتبي بمديرية الخدمات البنكية المقدمة للزبناء.

- وعلى صعيد تتبع ومراقبة أنشطة السوق، يتولى قطب مخاطر السوق والمخاطر المالية :
- تتبع احترام الحدود ، سواء كانت كمية (مستويات المخاطر) ، نوعية (الأدوات، العملات أو الآجال المرخص لها) أو المتعلقة بمستويات الخسارة المسموح بها ؛
- معالجة التجاوزات (تحليل الأسباب و أسلوب وأجل التسوية...)
- مراقبة المخاطر والنتائج ذات الصلة بتطور الأسواق
- تحليل ومراقبة أرباح وخسائر التسيير
- الإصدارات ومراقبة جودة مؤشرات المخاطر
- اختبارات القيمة المعرضة للمخاطر
- إصدار وتحليل سيناريوهات الضغط
- التأكد من معطيات السوق
- التأكد من أن الوظائف الخلفية تحققت من الانسجام بين أدوات الوظائف الأمامية و المعطيات المحاسبية
- إصدار وتحليل بيانات تتبع التعرض للمخاطر

ويرتبط مباشرة بمديرية المراقبة المركزية للمخاطر.

ويجب أن يتم تتبع المخاطر على عدة مستويات في البنك مع فواصل للسلط بين الوظيفة الأمامية والوظيفة الوسيطة والوظيفة الخلفية والمخاطر والمراقبة المالية، أي بصيغة أخرى بين من يصدر الأوامر ومن يراقبها.

وهكذا، يتيح هذا التنظيم :

- التأكد الدائم من احترام المساطر والمعايير والحدود الموضوعية ؛
- تحليل أسباب أي تخلف محتمل في احترام المساطر والحدود
- إخبار الهيئات و/أو الأشخاص المعنيين لهذا الغرض بمدى التجاوزات والعمليات التصحيحية المقترحة على المقاولات.

وعلى مستوى الأدوات المعلوماتية، يتوفر البنك على نظام " front-to-back Arpson " بخصائص تتبع المخاطر وحساب النتائج. ويلج قطب مخاطر السوق والمخاطر المالية لهذه المعلومات ويتوفر على أدوات تكميلية لإنجاز تحاليله على أكمل وجه.

أهم المخاطر وتدابير المراقبة

تمثل مخاطر السوق أو مخاطر تغير الأسعار المفترضة نتيجة تغيرات سلبية للأسعار ومستويات النسب.

مخاطر الأسعار

تمثل مخاطر الوقوع في خسائر تبعا لتغيرات المستوى المطلق لسعر الفائدة، والفرق بين منحنيين للنسب أو انحراف المنحنى. وتوجد عدة عناصر بالنسبة لهذه المخاطر: مخاطر التوجيه ومخاطر الأساس ومخاطر الانتشار. وتهم هذه المخاطر التداول حول السندات والخزينة. وتؤطر من طرف تداير الحدود الكمية (القيمة المعرضة للمخاطر والقيمة الاسمية والحساسيات المفصلة).

مخاطر الصرف

وهي مخاطر الوقوع في خسائر تبعا لتغيرات أسعار العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المرجعية أو العملة المحلية. وعلى غرار جميع المؤسسات البنكية، يتعرض مصرف المغرب لمخاطر الصرف المتعلقة بمختلف الأنشطة (الفروع بالخارج، القروض بالعملات، الاقتراض بالعملات، الصرف لأجل...). ويمكن للبنك أن يسجل تطورا في أسعار الصرف المستقبلية ليست في صالحه وبالتالي تسجيل انخفاض في هامش ربحه. ويتم تأطير الوضعيات من خلال الحدود التنظيمية و الحدود الداخلية (القيمة المعرضة للمخاطر، اختبارات الضغط، الاسمي والفردى والعام، وتنبهات الخسائر...). وبالنسبة للبنك، يتم الحد من هذه المخاطر باعتبار تحملها من طرف الزبون في معظم العمليات بالعملات، ولا يلعب البنك إلا دور الوسيط. على غرار التمويلات بالعملات وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج... يبلغ مجموع وضعيات الصرف الصافية برسم السنة المالية 149.292 ألف درهم (وضعيات طويلة)، أي 1% من الأموال الذاتية الصافية.

يبرز الجدول أعلاه بأن مصرف المغرب يظل ضمن الحدود الاحترازية التي تم إعدادها من طرف بنك المغرب التي تم تحديدها في 10% من الأموال الذاتية حسب العملات و 20% بالنسبة لكافة العملات.

مخاطر الصرف حسب أنواع العملات إلى غاية 31 دجنبر 2025

العملات	الوضعيات بالعملات	مقابل القيمة بالآلاف الدراهم	% من الأموال الذاتية
AED	274 338	-682	0,01 %
BHD	-	-	-
CAD	90 106	-600	0,01 %
CHF	190 917	-2 197	0,03 %
DKK	298 551	-428	0,01 %
DZD	69 068	-5	0,00 %
EUR	7 259 221	-77 762	0,93 %

0,07 %	-5 656	460 890	GBP
-	-	-	GIP
0,00 %	-136	2 339 902	JPY
0,07 %	-5 548	186 943	KWD
0,01 %	-1 202	1 326 476	NOK
-	-	-	QAR
0,00 %	-408	167 602	SAR
0,00 %	-401	405 167	SEK
0,01 %	-632	200 115	TND
0,64 %	-53 635	5 875 692	USD
1,79%	-149 292	-	المجموع

المصدر : مصرف المغرب

المخاطر المتعلقة بالتخلف عن الأداء

ترتبط حصة مهمة من المخاطر التي تحيط بالمؤسسات المالية في الأسواق بأحداث التخلف عن الأداء (تعثر عدة أطراف، مخاطر عدم التحويل...)

ويمكن أن ينتج عن مخاطر السوق :

- مخاطر التسديد/التسليم
- مخاطر التغير

ويمكن لكل معاملة أن تتضمن واحدا من هذه المخاطر أو مجموعة مكونة من مخاطرتين أو ثلاثة. وينتج عن عملية للصراف مخاطر التغير أو التسليم.

فإذا تخلف أحد المتدخلين عن الأداء بينما أوفى الطرف الآخر بواجباته وهي : تسليم الأموال، فإن الخسارة تهم كافة المبلغ (المبلغ الاسمي) والمعاملة (عند التسليم) . وهو ما يعرف بمخاطر التسليم أو عدم تزامن التدفقات المتبادلة.

وتؤثر هذه المخاطر على الصراف (الناجز أو لأجل)، و مقايضة العملات. وبالنسبة للعمليات على الأسهم (النهائية أو المؤقتة) لا توجد هذه المخاطر باعتبار المعاملات تتم عبر نظام " Delevery Versus Payment " .

أما إذا كان التخلف تم بين التفاوض والتسليم، توافق الخسارة المفترضة تغير أسعار الصراف بين السعر المتفاوض عليه و السعر السائد في السوق في الوقت الذي يجب العثور على طرف مقابل جديد للتعويض. ويتعلق الأمر بكلفة التعويض وهو ما يعرف بمخاطر التغير.

ويتم تأطير هذه المخاطر بواسطة الحدود الفردية على الأطراف المقابلة بما في ذلك مراسلي قاعة الأسواق والممنوحة من طرف البنك في إطار دراسة المخاطر السنوية.

ويتم حساب مستهلكات القيمة المعرضة للمخاطر لمصرف المغرب عبر الأداة العامة View Risk المزودة بمعطيات مخاطر السوق (متجهات الحساسيات، وضعيات الصرف، منحى الأسعار بالدرهم) بواسطة أدوات مصرف المغرب.

وهكذا تقوم GVR بحساب آلي لاختبارات الضغط التاريخية (أزمات 1994 و 1997 وأزمة الأقساط وكوفيد 19 ، إلخ) حسب الأزمات المسجلة التي تم تحديد معاييرها في الأداة و اختبارات ضغط رهنية (حصر السيولة والتوترات الدولية...) وأخيرا يتم تزويد النتائج اليومية لأنشطة التداول (على صعيد السندات والصرف) في أداة أخرى و تشكل القيمة المعرضة للمخاطرة موضوع اختبار خلفي.

وبانت أشغال تعويض " GVR " و " CADRE " بواسطة أداة لها نفس الخصائص في قيد التنفيذ من أجل ضمان استقلالية لمصرف المغرب.

تقسيم المحافظ البنكية ومحافظ التداول

من أجل ضمان تدبير سليم وحذر لخزينته وتغطية مخاطره الخاصة، وضع مصرف المغرب إعادة تنظيم لمحافظه ومراكز ربحه (تقطيع الأنشطة حسب المكاتب) انسجاما مع خارطة المخاطر. وتضمن إعادة التنظيم هذه فصلا بين المحفظة البنكية (تدبير الأصول والخصوم و أنشطة الخزينة) و أنشطة مديرية أسواق الرساميل التي تتولى ضمان عمليات الوساطة مع الزبناء.

1.2 تدبير الأصول والخصوم

يعتبر نهج تدبير الأصول والخصوم مقارنة لتحديد وقياس ومراقبة وتغطية المخاطر المالية التي يمكن أن تؤثر على حصيلة البنك. ويتعلق الأمر أساسا بمخاطر السيولة والنسب والصرف.

في مصرف المغرب، يتم ضمان تدبير الأصول والخصوم من طرف مديرية التدبير المالي التي ترفع تقاريرها إلى مديرية تمويلات المجموعة ولجنة تدبير الأصول والخصوم.

مخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية

تمثل هذه المخاطر تغيرا غير ملائم في منحى أسعار الفائدة، مما يؤثر سلبا على مداخيل البنك. ويمكن قياسه إما عبر مقارنة تعتمد على الفوائد المستحقة وأثرها على الهامش الصافي للفائدة (MNI) ، أو عبر مقارنة القيمة السوقية المبنية على مؤشر القيمة الحالية الصافية (VAN) للتدفقات المستقبلية، وفق سيناريو مركزي وسيناريوهات ضغوط.

تعتمد كمية هذا الخطر على مراكز أسعار الفائدة المفتوحة التي يتخذها البنك، وعلى أفق القياس، وعلى نوع سعر الفائدة المرتبط بالأداة المالية، حيث يتم التمييز بين:

- سعر ثابت: يبقى دون تغيير طوال مدة حياة المنتج؛
- سعر متغير: يتغير وفق مؤشر السوق؛
- سعر منظم: يتم تحديد مستواه من طرف السلطات التنظيمية.

في إطار التدبير البنوي لمخاطر سعر الفائدة الناتجة عن المراكز المفتوحة داخل وخارج الميزانية، يتم تحديد الفئات التالية من المخاطر:

- انحراف منحنى أسعار الفائدة، الناتج عن التغيرات صعوداً أو هبوطاً في المنحنى؛
 - مخاطر الأساس، الناتجة عن اختلاف مؤشرات المرجع بين أدوات مالية ذات آجال متشابهة؛
 - خيارية، مرتبطة بالخيارات الضمنية أو الصريحة للمنتجات، مثل السداد المبكر أو التحكيم بين سعر ثابت أو متغير.
- تتمثل مؤشرات القياس المعتمدة في فجوات أسعار الفائدة، المكملة بحساب القيمة الحالية الصافية وحساسية هذه القيمة، إضافة إلى الهامش الصافي للفائدة .

يتم حساب هذه الفجوات وفق قواعد استحقاق بنود الميزانية، بناء على آجالها (التعاقدية أو السلوكية أو الاتفاقية)، وأنواع أسعار الفائدة، وتواريخ إعادة التقييم بالنسبة للمنتجات ذات السعر المتغير.

انطلاقاً من الفجوة الإجمالية لأسعار الفائدة، يتم تقييم التدفقات المستقبلية للميزانية وخارجها عبر خصمها وفق ظروف السوق. ولتعميق التحليل، يتم حساب حساسية القيمة الحالية الصافية عبر تطبيق صدمات صعوداً وهبوطاً على منحنى أسعار الفائدة.

ولهذا الغرض، يتم التمييز بين ثلاث وضعيات لفجوات أسعار الفائدة:

- وضعية مغلقة: حالة تكون فيها الاستخدامات مماثلة تماماً للموارد، مما ينتج عنه خطر صفر ولا تأثير على حساسية VAN؛
- وضعية مفتوحة بعجز: يحتاج فيها البنك إلى موارد ذات سعر ثابت لتغطية أصوله ذات السعر الثابت، مما يعرضه لارتفاع منحنى أسعار الفائدة؛
- وضعية مفتوحة بفائض: تتجاوز فيها الموارد ذات السعر الثابت الأصول ذات السعر الثابت، مما يعرض البنك لسيناريو انخفاض أسعار الفائدة.

عملياً، يمكن أن يختلف شكل فجوة أسعار الفائدة الإجمالية حسب الآجال الزمنية، حيث يمكن أن تتغير الفجوات بين المدى القصير والمتوسط والطويل.

وقد أصدر بنك المغرب في مارس 2021 دورية جديدة توطر قياس مخاطر سعر الفائدة المرتبطة بالمحفظة البنكية، وتحدد متطلبات جديدة فيما يخص الأموال الذاتية الاقتصادية، وقد دخلت حيز التنفيذ في يونيو 2021.

وتشمل أهم التعديلات:

- عدم احتساب البنود غير الحساسة لأسعار الفائدة، مثل الأموال الذاتية الأساسية، وأوراق التداول، وأوراق التفاوض، وموارد السوق المرتبطة بها؛
- توزيع التدفقات النقدية التوقعية على 20 شريحة استحقاق؛
- تخفيض الحد التنظيمي للأموال الذاتية من 20% من الأموال الذاتية الإجمالية إلى 15% من الشريحة الأولى (CET1)، مع فترة انتقالية؛ EVE Δ : 20% من الأموال التنظيمية العامة إلى غاية 31 دجنبر 2021، 21,20% من الأموال التنظيمية CET1 إلى غاية 31 دجنبر 2022، 15% من الأموال التنظيمية CET1 إلى غاية فاتح يناير 2023 ؛
- تحديد مخاطر الأساس بدقة أكبر، خصوصاً فيما يتعلق بالمنتجات ذات السعر المتغير؛

▪ احتساب مدة الحياة المتوسطة للتدفقات وفق صيغة خاصة؛
▪ تطبيق 6 سيناريوهات صدمات على أسعار الفائدة على ثلاث عملات: MAD / EUR / USD :

من خلال تقرير IRRBB ، يقيس البنك تعرضه لمخاطر سعر الفائدة في المحفظة البنكية عبر مؤشرين:

- حساسية الهامش الصافي للفائدة (MNI) المستقبلية، المبنية على تفرغ ثابت للميزانية خلال أفق سنة واحدة مع افتراض تجديد أو إعادة تسعير البنود عند الاستحقاق، ومحاكاة صدمات (+/- 200 نقطة أساس)؛
- القيمة الاقتصادية للأموال الذاتية (EVE) ، المحسوبة وفق 6 سيناريوهات صدمات لأسعار الفائدة، وتقيس أثرها على القيمة السوقية لصافي الأصول والخصوم خلال أفق 20 سنة.

تم وضع تدابير للتأطير والمراقبة لمصرف المغرب. وتم تسطير الحدود من حيث الأحجام.

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة على أنها مخاطر البنك بعدم الوفاء، ضمن الشروط العادية، بالتزاماته عند حلول استحقاقها. ويمكن أن تتخذ شكلين :

- مخاطر انعدام السيولة : تتجسد بعدم قدرة البنك على الحصول على الأموال اللازمة لمواجهة التزاماته غير المنتظرة في أجل قصير، لاسيما عند سحب مكثف للودائع؛
- مخاطر التحول : حيث يكون أجل الاستعمالات عموما أكبر من أجل الموارد، تحول مرتبط بالنشاط البنكي.

توجد مخاطر السيولة في 3 مستويات :

- **مخاطر التمويل** : وهي المخاطر التي تتجسد من خلال ضرورة الحصول على موارد جديدة عندما لم تعد أحد الموارد التي كان يتوفر عليها البنك في السابق متاحة (مثلا عندما يتم سحب مكثف للودائع عند الطلب) ؛
- **مخاطر الأجل** : وهي المخاطر التي تظهر عندما لا يمكن للبنك الحصول على مداخيل مالية على الرغم من توقعها (مثلا عدم قدرة الزبون على تسديد قرض) ؛
- **مخاطر الاستدعاء** : وهي المخاطر المتعلقة بالحصول على موارد جديدة (مثلا نتيجة اقتراضات مهمة للقروض) ؛

وتبرز مقارنة السيولة وضعية تحول البنك. وتتيح قياس حاجيات التمويل على الأمد القصير والمتوسط والطويل أو أهمية فوائض السيولة التي يجب وضعها حسب أنواع الآجال.

يعتمد تدبير هذه التوازنات على حكمة على مستويين. بالإضافة إلى التوجهات الاستراتيجية التي يحددها لجنة الأصول والخصوم ، تم إحداث لجنة الخزينة الشهرية في يناير 2016، بهدف من بين أهداف أخرى، قيادة التدبير العملياتي لخزينة البنك على المدى القصير.

اتفاقيات التصريف

تتبع نماذج تدبير الأصول والخصوم ضمن البنك منطلق « Run Off » انطلاقا من الحصيلة المسجلة عند تاريخ الحساب. وتتيح هذه المقاربة التوفر على رؤية لتصريف الحصيلة في الزمن و التوفر على قياس دقيق للهامش عند فرضية توقف النشاط مع مراعاة إنتاج تجاري أو نشاط مالي مستقبلي .

وتعتمد قواعد التصريف على مقارنة موزعة على المبالغ الجارية. ومن خلال هذه التوزيعات، تركز على تحديد فئات منسجمة من حيث "السلوك".

وتعتبر هذه النماذج الدعامية المشتركة لقياس مخاطر النسب والسيولة و لقيادة الهامش.

وتستخدم :

- لحساب من جهة مخاطر أسعار الفائدة العامة وبالتالي هي تؤثر على القرارات في مجال التغطية ؛
 - ومن جهة أخرى لحساب أسعار التفويت الداخلية بين الفريق التجاري وفريق تدبير الأصول والخصوم. وفي هذا الصدد، فهي تحدد الهوامش التحليلية للقروض والجمع.
- ويجب على نماذج تدبير الأصول والخصوم، التي تتم معاييرها ومراجعتها سنويا، التخفيف من مخاطر التغطية الزائدة؛ في هذا السياق، تهدف الدراسة الإحصائية أساسا إلى :
- استبعاد مخاطر التركيز : إذا كانت نسبة ضعيفة من الزبناء تمتلك نسبة كبيرة من الجاري، من شأن الجاري العام أن ينخفض بقوة بشكل غير قابل للتوقع. وتقتضي قاعدة الحذر بأن يتم سحب هذا الجزء من الجاري (الحصة المتقلبة) ؛
 - مراعاة الدورات/ المواسم : إذا كان تاريخ الجاري يتوزع على فترات موسمية/ سيتم تعويض المتغير " رصيد الحسابات " من خلال " متوسط من سنة لأخرى لأرصدة الحسابات "، ويتم حساب هذا المعدل على فترة طويلة بما تكفي للتححرر من تأثيرات الدورة؛
 - الحفاظ على الدقة مع مرور المدة بغية الحفاظ على منطق تجاري للتصريف.

مخاطر الصرف (المحفظة البنكية)

يتم تتبع وتديير مخاطر الصرف للمحفظة البنكية من طرف لجنة تدبير الأصول والخصوم التي تطلع على التعرضات وتطورها من خلال التقارير الدورية الموضوعة.

وتراقب وظيفة تدبير الأصول والخصوم وضعيات الصرف للبنك، باستثناء الوضعيات التي يتم تدبيرها في إطار أنشطة التداول، وذلك في إطار المعايير الدولية المتعلقة بقياس وتأطير مخاطر الصرف.

ويمكن قياس وضعيات الصرف التشغيلية بطريقة " التدفق " أو " المخزون " . وبالنسبة لمصرف المغرب، تتكون هذه الوضعية من وضعيات الصرف، تحويلات الحصيلة وخارج الحصيلة للزبناء وكذا تحصيل أوراق البنك.

تنتج وضعيات الصرف البنوية أساسا من أخذ مساهمات بالعملات محتسبة بالقيمة العادلة حسب النتيجة التي يجب مراعاتها في وضعية الصرف التشغيلية وغير البنوية بالنظر لكون وضعية الصرف الناجمة تتم إعادة تقييمها حسب الطرف المقابل لحساب النتيجة. وبالنسبة لمصرف المغرب، تتكون هذه الوضعية من الدولار الأمريكي على سندات مساهمة الشركة التابعة « CDM International » التي تشكل موضوع تأطير حسب الحد العام للمبلغ.

1.3 مخاطر الائتمان والطرف المقابل

تندرج سياسة مصرف المغرب في إطار المبادئ العامة ومع مراعاة المعايير الموضوعة من طرق السلطات التنظيمية. وهي تغطي الجوانب المتعلقة بالأخلاقيات المهنية، والمسؤولية، واتخاذ القرار بشكل جماعي، والتحكم في المخاطر وتبعتها، ومكافأة العمليات، إلخ.

وتتم مراجعتها سنويا، في إطار استراتيجية المخاطر التي تفحص جميع أنشطة البنك والمخاطر التي تنجم عنها وتسطر الحدود التشغيلية من حيث فئات الزبناء وقطاعات النشاط والتركيز، إلخ.

ويتم تقديم هذه الاستراتيجية من طرف مجلس الإدارة الجماعية إلى مجلس الرقابة الذي يقوم بالمصادقة عليها.

ولتدبير مخاطر الائتمان، حدد مصرف المغرب عدة مستويات للمراقبة :

- عمليات مراقبة قبلية لطلبات القروض : تخضع طلبات أخذ المخاطر الناجمة عن مختلف وحدات البيع للمجموعة لمديرية المخاطر التي تتولى تحليل ملف القرض وتقييم حجم نشاط الزبون والأسس الاقتصادية للتمويلات المطلوبة و تقييم محتوى ومصداقية الضمانات. ثم تخضع لطلبات القروض المصادق عليها لموافقة لجنة القروض ؛
- مراقبة بعدية للتمويلات : تتبع التزامات البنك ؛
- الامتثال لقواعد بنك المغرب لاسيما في مجال تحليل المخاطر حسب الزبناء وبالنسبة لجميع الزبناء من نفس الفئة ؛
- مراقبة دورية من طرف المفتشية العامة التي تضمن مراجعة منتظمة لكافة المحفظة. وفي حالة تراجع جودة المخاطر، تضمن المفتشية العامة حضورا أكثر قربا.

➤ إجراءات اتخاذ القرار وتدبير المخاطر

➤ الدراسة والقرار

ينتج مسار القرار عن السلط التي يمتلكها رئيس الإدارة الجماعية والتفويضات الفرعية التي يوزعها على الفاعلين، وفق طريقة شخصية، توزع حسب الأسواق. وفضلا عن الحدود المفوضة، يتم اتخاذ القرارات من طرف لجنة القروض التي تتخذ القرارات بكيفية جماعية.

يتم تدبير مسار اتخاذ القرار من خلال تطبيق معلوماتي مركزي ومتكامل يحدد تبعا لمعايير محددة مستويات التفويض اللازمة. وتتطلب القرارات لفائدة الزبناء المهنيين والمقاولات نظرة مزدوجة على الخط التجاري والمخاطر.

وتلجأ الشركات التابعة لرأي المحاور المهنية المتخصصة لمصرف المغرب التي تشترط المنح.

ويتم تشكيل طلبات القروض المعبر عنها بواسطة المحاور التجارية وتوثيقها طبقا لقواعد السلطات التنظيمية ومعايير البنك.

➤ الوضع والضمانات

يتم وضع القروض بعد التأكد من احترام شروط المنح.

وتتم مركزة تدبير ملفات القروض.

➤ مراقبة المخاطر وإعادة تصنيف الديون

تتولاها هيئة خاصة ومستقلة ، ويدعمها مراسلون في مختلف الأسواق وفي الجهات.

وتتولى هذه البنية التي تتوفر على ولوج لأنظمة معلومات البنك مهمة مراقبة جودة التعهدات وإدراك تصور وقائي للمخاطر (عوارض الأداء وتجميد الحسابات) وضمان تتبعها.

وتنظم على أساس مؤشرات داخلية تتبعها مقربا للديون الحساسة الذي يتم من خلال لجنة شهرية خاصة. وتحدد الديون التي تخضع لتزليل في التصنيف إلى " ديون معلقة الأداء " حسب المعايير المحددة من طرف السلطة التنظيمية وتقوم

بتكوين مخصصات احتياطية لها. وتتم المصادقة على هذه القرارات من طرف لجنة خاصة لضمان تغطية تامة للمخاطر والامتثال للمعايير التنظيمية .

➤ التحصيل

بالنسبة لسوق التقسيط والمهنيين والمقاولات الصغرى، تقوم الشبكة بتحصيل أول قسط غير مؤدى من طرف الزبناء ذوي المخاطر الضعيفة وعلى المديونيات إلى غاية 30 يوماً من التأخير. وتتولى البنيات المركزية للتحصيل فور أول قسط غير مؤدى للزبناء ذوي المخاطر المتوسطة والمرتفعة والمديونيات فور 30 يوماً للتأخير.

بالنسبة لسوق المقاولات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، يتم ضمانه عن طريق المكلفين بالأعمال، حسب الحالة وبناء على قرار للجنة خاصة أو طلب الوظيفة التجارية ودعم بنية مركزية خاصة بالتحصيل وهيكله الديون.

إذا مر الملف إلى مرحلة " الديون غير المؤداة "، يتم التكفل به في مديرية التحصيل التي تواصل التحصيل وتعمل بشكل مواز على إجراء المتابعات القانونية .

إن كل مسار اتخاذ القرار ومراقبة المخاطر هو قابل للتبع والافتحاص.

➤ التصنيف الداخلي

يتمتع مصرف المغرب بنظام تصنيف متميز. يغطي جميع الديون المستحقة على الشركات (الشركات الصغرى والمتوسطة - الصناعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبرى والشركات العاملة في مجال التطوير العقاري والسياحي)، ما عدا الأبنك والمؤسسات المالية التي تتوفر على تصنيف محدد.

يتماشى نظام تصنيف مصرف المغرب مع توصيات اتفاقية بازل 2.

بحيث يعتمد هذا النظام، الذي يتم اختباره سنوياً، على التقييم النوعي والكمي، ويقوم على إشراك مختلف الفاعلين في عملية صنع القرار: بمن فيهم القائمين على الأعمال والمخاطر وصناعة القرار.

بالنسبة إلى الشبكة المصرفية، تخضع جميع القروض الاستهلاكية لدرجة منح إما خاصة بمصرف المغرب أو بشريكه وفا سلف، وذلك وفقاً لمعايير جد محددة.

➤ شبكة تصنيف الشركات

تحتوي الشبكة على 13 درجة من A إلى E، مع مستويات متوسطة، بالنسبة للأطراف المقابلة السليمة، وعلى درجتين اثنتين F و Z، بالنسبة للأطراف المقابلة المتعثرة، وآخرها للأطراف المقابلة في حالة الاسترداد القانوني.

تتماشى هذه الدرجات مع مقاييس التصنيف المعتمدة من لدن مؤسسات التصنيف الدولية البارزة: وكالة ستاندرد آند بورز ووكالة موديز.

➤ التفويض

يعد التصنيف عنصراً أساسياً في عملية صنع القرار وشرطاً محدداً لمستوى التفويض.

➤ المخاطر الحساسة

تسهر اللجنة الشهرية، المكلفة بتوقع وتتبع المخاطر الحساسة القائمة على المعايير الكمية والنوعية، على مراقبة الأطراف المقابلة التي تعاني من الهشاشة والضعف.

المخاطر المتعلقة بالتمركز

إن خطر التمرركز عند منح الائتمان يكمن في التعرض المفرط الذي قد يكبد البنك خسائر مهمة؛ ولذلك تتم مراجعة الحدود القطاعية بشكل دوري.

عند كل ثلاثة أشهر، يتم إجراء تحليل للتغيرات الحاصلة في تمركز الالتزامات من أجل منع التعرض المفرط لقطاع معين. إن قياس وتديير هذا الخطر يساعد على فهم شكل ومستوى خطر التمرركز عند منح الائتمان المتكبد حسب نوع التعرض. يتخذ مصرف المغرب مجموعة من التدابير وعلى رأسها آليات الضمان، إلخ.

وعلى الرغم من ذلك، فإن مصرف المغرب لا يزال معرضًا لبعض مخاطر الطرف المقابل:

بآلاف الدراهم

مقدار المخاطر المرجحة التي تجاوزت 10% من صافي الأموال الذاتية				عدد المستفيدين حتى 31/12/2025
المجموع	باقي الالتزامات	قروض عن طريق التوقيع	قروض عن طريق الدفع	
2 573 554	9 506	1 062 364	1 447 819	2
مقدار المخاطر المرجحة التي تجاوزت 10% من صافي الأموال الذاتية				عدد المستفيدين حتى 31/12/2024
المجموع	باقي الالتزامات	قروض عن طريق التوقيع	قروض عن طريق الدفع	
5 009 669	-	87 288	4 922 521	5

المخاطر الحساسة

تجري مراقبة المخاطر الحساسة من لدن مصلحة متخصصة ومستقلة عن إدارة تديير المخاطر، مدعومة من قبل المراسلين المتواجدين في مختلف الأسواق والجهات.

تضطلع هذه المصلحة، التي تتمتع بإمكانية الولوج إلى نظام المعلومات الخاص بالبنك، بمهمة مراقبة جودة الالتزامات، والتنبؤ، من منظور وقائي، بتدهور المخاطر (المستحقة، وتجميد الحسابات، وما إلى ذلك) وضمان تتبعها..

يعتمد نظام مراقبة المخاطر على المراجعة المنتظمة للأطراف المقابلة التي تعاني من الهشاشة والضعف المحتملين وفقًا لمختلف المعايير النوعية والكمية، مثل مؤشرات المخاطر المتقدمة.

يسهر على تسيير هذا النظام بشكل خاص لجنة شهرية متخصصة في توقع المخاطر ومراقبتها.

تنقسم هذه اللجنة الشهرية إلى خمس لجان فرعية حسب السوق، ويتعلق الأمر: بالشركات الكبيرة؛ وشبكة الدار البيضاء؛ والشبكة خارج الدار البيضاء؛ والتجزئة؛ والنافذة التشاركية والشركات التابعة.

المخاطر المتعلقة بالتخلف عن السداد

مخاطر التخلف عن السداد هي مجموع المخاطر المتعلقة بتعثر المقرض، والتي تتسبب في عدم قدرة هذا الأخير على أداء التزاماته تجاه مجموعة مصرف المغرب.

يتوافق هذا التعريف مع المتطلبات الاحترازية المعمول بها في دورية بنك المغرب رقم (19 / 2002 / G). وبالتالي، يعتبر المدين متخلفاً عن السداد عند استيفائه لشروط واحد على الأقل من الشرطين التاليين:

- التخلف عن السداد لأزيد عن 90 يوماً؛
- تجميد الحساب؛

وبشكل أعم، لا يستبعد البنك أن يفى المدين بالتزاماته الائتمانية بشكل كامل دون اللجوء إلى التدابير المحتملة مثل تحقيق الضمان.

1.4 مخاطر الملاءة

يخضع مصرف المغرب للنصوص التنظيمية الاحترازية لبنك المغرب، والمتعلقة بحساب الحد الأدنى لنسبة الملاءة والالتزام بها. وفقاً لدورية بنك المغرب المتصلة بالمعامل الأدنى لنسبة الملاءة المالية لمؤسسات الائتمان، يتعين على البنك أن يحترم، على أساس فردي و / أو موطن، النسبة الدنيا لمعامل الملاءة 12٪، بما في ذلك 9٪ في المستوى الأول. فضلاً عن ذلك، وفي إطار نظام قبول المخاطر، وضع مصرف المغرب لنفسه أهدافاً إدارية وحدود قبول على نسبة الملاءة المالية التي تتجاوز الحدود الدنيا التنظيمية.

يعتبر قسم الخزينة وإدارة الأصول والخصوم مسؤولاً عن ضمان الملاءمة الدائمة بين الأموال الذاتية المتاحة والأصول المرجحة بالمخاطر للبنك، وفقاً لأهداف إدارته.

يتم حساب متطلبات الأموال الذاتية من خلال مراعاة:

- الأصول المرجحة بالمخاطر والأموال الذاتية حتى الآن؛
- توقعات حول تطور مجاميع الميزانية العمومية؛
- التدفق المتوقع للأموال الذاتية (الديون الثانوية / النتيجة، إلخ)؛
- سياسة توزيع الأرباح؛
- التغييرات التنظيمية المحتملة أو المعيارية المنصوص عليها في طرق الحساب.

يتم تنفيذ عملية تخطيط رأس المال بشكل متزامن مع عملية إعداد الميزانية، حيث ترتبط بها بشكل وثيق بهدف دعم نمو الميزانية العمومية. ويتم تحيين هذه العملية كلما دعت الحاجة، خاصة عند حدوث تغيرات مهمة في الفرضيات الماكرو-اقتصادية أو الاستراتيجية أو التنظيمية.

وتتولى مديرية إدارة رأس المال إعداد تقارير دورية موجهة إلى هيئات الحكامة حول مستوى نسب الملاءة وتطورها المتوقع، وذلك على الأقل بشكل ربع سنوي. وعند الاقتضاء، تقترح هذه المديرية تدابير تصحيحية لضمان احترام حدود التحمل الداخلية، ويتم تنفيذ هذه التدابير بعد المصادقة عليها من طرف الهيئات المختصة.

نسبة الملاءة المالية 2023-2025

يتمتع مصرف المغرب بأسس متينة تسمح له بالوفاء بجميع التزاماته، كما يتضح من نسبة الملاءة المالية للفترة الممتدة بين 2023 – 2025 :

تعكس هذه المسار قدرة البنك على الحفاظ على مستوى رأسمال قوي، بما يتماشى مع متطلباته التنظيمية وحدود التدبير الداخلية الخاصة به.

25 دجنبر	يونيو 25	دجنبر 24	يونيو 24	دجنبر 23	يونيو 23	على صعيد الشركة (بمليون درهم)
6 412	6 267	6 130	5 559	5 478	5 053	الأموال الذاتية من المستوى 1 (T1)
1 946	1 196	1 196	1 446	1 456	1 556	الأموال الذاتية من المستوى 2 (T2)
8 358	7 462	7 326	7 005	6 934	6 609	الأموال الذاتية
54 506	53 316	50 674	51 520	47 587	46 029	مخاطر الائتمان المرجحة والتشغيل والسوق
46 843	46 350	44 244	45 686	42 142	41 338	مخاطر الائتمان المرجحة
5 684	5 403	5 158	4 913	4 689	4 514	مخاطر التشغيل المرجحة
1 979	1 563	1 272	921	756	177	مخاطر السوق المرجحة
11,76 %	11,75 %	12,10 %	10,79 %	11,51 %	10,98 %	نسبة الأموال الذاتية الأساسية (المستوى 1)
15,33 %	14,00 %	14,46 %	13,60 %	14,57 %	14,36 %	معامل الملاءة الأدنى (المستوى 1 + المستوى 2)

المصدر: مصرف المغرب

25 دجنبر	يونيو 25	دجنبر 24	يونيو 24	دجنبر 23	يونيو 23	على صعيد موطن (بمليون درهم)
6 879	6 768	6 629	6 030	5 987	5 515	الأموال الذاتية من المستوى 1 (T1)
1 519	773	772	1 022	1 022	1 121	الأموال الذاتية من المستوى 2 (T2)
8 398	7 541	7 401	7 052	7 009	6 636	الأموال الذاتية
56 555	55 196	52 129	52 803	48 101	46 755	مخاطر الائتمان المرجحة والتشغيل والسوق
48 451	47 828	45 359	46 660	42 376	41 802	مخاطر الائتمان المرجحة
6 124	5 805	5 498	5 222	4 970	4 775	مخاطر التشغيل المرجحة
1 979	1 563	1 272	921	756	177	مخاطر السوق المرجحة
12,16 %	12,26 %	12,72 %	11,42 %	12,45 %	11,80 %	نسبة الأموال الذاتية الأساسية (المستوى 1)
14,85 %	13,66 %	14,20 %	13,36 %	14,57 %	14,19 %	معامل الملاءة الأدنى (المستوى 1 + المستوى 2)

المصدر: مصرف المغرب

خلال الفترة الممتدة بين 2023 و2025، استوفى مصرف المغرب المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالملاءة المالية وبالطرف الآخر بنسبة 12,10% عند متم 2024.

في متم دجنبر 2025، بلغ معدل الشريحة 1 للشركة 11,76%، بينما وصل معدل الملاءة الإجمالي إلى 15,33%.

يعكس هذا المستوى بنية قوية للأموال الذاتية، ويؤكد قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بالنظر إلى ملف المخاطر الخاص به.

ويفسر تحسن معدل الملاءة الإجمالي خلال دجنبر 2025 أساسا بإصدار دين ثانوي بقيمة 1 مليار درهم في أكتوبر 2025، والذي ساهم في تعزيز الأموال الذاتية من الفئة الثانية .

وبالتوازي، يعكس ارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر مقارنة بتمتم سنة 2024 نمو النشاط، وقد تم امتصاص هذا الارتفاع بشكل كامل بفضل تعزيز الأموال الذاتية والتدبير المحكم لملف المخاطر.

وتحتسب الأصول المرجحة بالمخاطر وفق المقاربة المعيارية لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ووفق طريقة المؤشر الأساسي لمخاطر التشغيل.

توزيع وتباين الأصول المرجحة بالمخاطر (بالآلاف الدراهم)

التطور	دجنبر 25		دجنبر 24		
	الأصول المرجحة	متطلبات الأموال الذاتية	الأصول المرجحة	متطلبات الأموال الذاتية	
متطلبات الأموال الذاتية					
مخاطر الائتمان	3 092 401	3 876 104	48 451 295	3 628 712	45 358 894
منها السيادية	4 290	5 629	70 367	5 286	66 078
منها المؤسسات	264 038	178 625	2 232 812	157 502	1 968 774
منها الشركات	2 615 738	2 680 118	33 501 473	2 470 859	30 885 736
منها عملاء التجزئة	610 386	842 097	10 526 208	793 266	9 915 822
مخاطر السوق	707 065	158 326	1 979 074	101 761	1 272 009
مخاطر التشغيل	626 480	489 958	6 124 473	439 839	5 497 993
المجموع	4 425 946	4 524 387	56 554 842	4 170 312	52 128 896

المصدر: مصرف المغرب

نسبة الملاءة المتوقعة

تتجاوز نسب الملاءة التوقعية لمصرف المغرب، على أساس فردي وعلى أساس موحد، بشكل كبير الحدود التنظيمية المعمول بها، وذلك بفضل السياسة الداخلية المعتمدة في تدبير رأس المال.

ويتم احتساب الأموال الذاتية الاحترازية وفقاً للدورية 14 G 2013 والمذكرة التقنية 01/DSB/2018 مع إدماج تأثيرات المعيار IFRS9

وتعرض الجداول أسفله تطور نسب الملاءة التوقعية لمصرف المغرب خلال الـ 18 شهرا القادمة :

فردي			
يونيو 27	دجنبر 26	يونيو 26	دجنبر 25
10,20 %	10,32 %	9,49 %	9,64 %
نسبة CET 1			
11,82 %	12,00 %	11,28 %	11,76 %
نسبة الأموال الذاتية الأساسية (المستوى 1)			
14,51 %	14,81 %	14,69 %	15,33 %
معامل الملاءة الأدنى (المستوى 1 + المستوى 2)			
المصدر: مصرف المغرب			
موحد			
يونيو 27	دجنبر 26	يونيو 26	دجنبر 25
10,62 %	10,85 %	10,01 %	10,12 %
نسبة CET 1			
12,19 %	12,48 %	11,74 %	12,16 %
نسبة الأموال الذاتية الأساسية (المستوى 1)			
14,13 %	14,51 %	14,32 %	14,85 %
معامل الملاءة الأدنى (المستوى 1 + المستوى 2)			

المصدر: مصرف المغرب

عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي

تعد عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي عملية داخلية تقوم من خلالها البنك بتقييم احتياجاته الخاصة من الأموال الذاتية لتغطية مجموع مخاطرها. وهي تضمن أن رأس المال كاف بالنظر إلى ملف المخاطر والأهداف الاستراتيجية، كما تسمح بتوقع أي اختلال قد يؤثر على استمرارية نشاطه وسلامته المالية، واتخاذ التدابير التصحيحية المناسبة.

وقد وضع مصرف المغرب، وفقاً للمتطلبات التنظيمية (التوجيه 3/W/2021) عملية لتقييم كفاية رأس المال الداخلي تعتمد على مقارنة ومنهجيات داخلية للبنك. وتضمن هذه العملية توفر البنك على رأس مال كاف لمواجهة جميع المخاطر

المصنفة كجوهرية بالنظر إلى استراتيجيته وشهيته للمخاطر، مع أخذ جميع العوامل (الداخلية والخارجية) التي قد تؤثر على ملاءته بعين الاعتبار.

وبشكل أكثر تفصيلاً، قام مصرف المغرب بوضع نظام عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلي مع الحرص على:

- تطوير منهجيات داخلية ملائمة لاحتساب متطلبات الأموال الذاتية، يتم تحيينها بانتظام لقياس رأس المال اللازم لتغطية المخاطر الجوهرية الناتجة عن مختلف الأنشطة؛
- تحديد وتعريف واضح لرأس المال المتوفر داخلياً؛
- اعتماد منظور استشرافي عبر إطار ملائم لتخطيط رأس المال يسمح بتوقع احتياجات الأموال الذاتية؛
- ضمان انسجام ICAAP مع باقي العمليات الاستراتيجية، بما في ذلك شهية المخاطر، وPRCI، وعمليات إعداد الميزانية؛
- إرساء حكمة مخصصة قادرة على مناقشة محتوى ICAAP والمصادقة على النظام ككل؛
- الخروج بخلاصة حول مدى كفاية الأموال الذاتية المتوفرة بالنظر إلى التقييم الداخلي للاحتياجات إلى غاية 31.12.2024 وعلى مدى السنوات الثلاث الموالية .

ويعد نظام ICAAP عملية مستمرة في التطوير، تتكيف مع المتطلبات التنظيمية وتوصيات الجهة الرقابية، مع إدماج أفضل الممارسات.

أهم نتائج تقييم ICAAP

يدمج البنك حاجته الإجمالية من رأس المال الاقتصادي ضمن شهيته للمخاطر وفي إطار تخطيطه المالي، بهدف قياس تطور أمواله الذاتية مستقبلاً وضمان توفر مستوى كافٍ منها لتغطية المخاطر، وامتصاص الخسائر، ومواصلة نموذج نشاط واستراتيجية مستدامة، حتى في حالة وقوع أحداث سلبية.

وفي ختام تقييم ICAAP لسنة 2024، خلصت الإدارة التنفيذية ومجلس الرقابة إلى أن وضعية ملاءة مصرف المغرب تعد ملائمة وكافية لمواجهة مختلف المخاطر المهمة التي يتعرض لها البنك، سواء في السيناريو الأساسي أو في السيناريوهات الصعبة المحاكاة ضمن التخطيط الاستراتيجي للفترة 2025-2027.

كما يتم تقييم الانعكاسات المحتملة على نموذج نشاط البنك واستراتيجيته مع الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المتوقعة على الأموال الذاتية وفق عدة سيناريوهات (فردية، نظامية ومركبة).

وتؤكد نتائج ICAAP توافق كفاية الأموال الذاتية للبنك سواء وفق المقاربة التنظيمية أو المقاربة الاقتصادية التي تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الدعامة الثانية.

وبناءً عليه، فإن نتائج ICAAP تعزز قناعة الإدارة التنفيذية ومجلس الرقابة بكفاية الأموال الذاتية، ولا تستدعي إدخال تغييرات جوهرية على التوجهات الاستراتيجية للبنك أو على نموذج نشاطه.

1.5 مخاطر المنافسة

يعد مصرف المغرب بنكا شاملاً يخدم جميع شرائح الزبناء (الأفراد والمهنيون والشركات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة) وكافة الأعمال المصرفية.

المنافسون الرئيسيون لمصرف المغرب هم: التجاري وفا بنك، والبنك الشعبي المركزي، وبنك أفريقيا، والشركة العامة، والبنك المغربي للتجارة والصناعة، وبنك CIH، والقرض الفلاحي، وبنك CFG، والذين يعملون على تطوير النشاط المصرفي التجاري.

تعتمد استراتيجية التموقع في مصرف المغرب على:

- جودة الخدمة والامتثال لالتزاماتها تجاه الزبناء(على سبيل المثال: حملات القرض العقاري لمدة 48 ساعة، والقرض الاستهلاكي)؛
 - الابتكار باعتباره ثقافة مؤسسية في خدمة الزبناء(دفع الفواتير باستخدام أجهزة الصراف الآلي، بطاقة "دابا دابا" مسبق الدفع، والخدمات المصرفية الإلكترونية، إلخ)؛
- إن حجم المجموعة يعد عاملا مميزا لجميع شرائح الزبناء (عرض التنقل للأفراد مع تشكيلة RIBAT بشراكة مع Crédit Lyonnais و Intermedy و e-Ris ومع الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي في فرنسا للشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وقربها من بنك التمويل والاستثمار التابع للمجموعة).

1.6 مخاطر التشغيل

يتبنى مصرف المغرب التعريف المنبثق عن توصيات بازل 2 للمخاطر التشغيلية. والذي يتعلق بالخسائر الناجمة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية، بما في ذلك الأحداث ذات احتمال ضعيف لوقوعها، لكن في المقابل احتمال حصول خسائر كبيرة يبقى مرتفعا. وتتضمن مخاطر التشغيل المخاطر القانونية وعدم المطابقة لكنها لا تتضمن المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة.

▪ تنفيذ منظومة تدبير مخاطر التشغيل

تحيط مخاطر التشغيل بجميع المنتجات والأنشطة و المناهج والأنظمة البنكية. ويعتبر التدبير الفعال لمخاطر التشغيل عنصرا أساسيا من منظومة تدبير مخاطر البنك وشركائه التابعة. ويعتبر التدبير السليم لمخاطر التشغيل مرآة لنجاعة مجلس الإدارة الجماعية في إدارة منظومة تدبير المخاطر المتعلقة بمحفظات المنتجات والأنشطة ومناهج وأنظمة البنك. وتم توزيعها إلى 7 فئات من المخاطر تم تحديدها بموجب بازل II، والمقسمة بدورها على فئات فرعية في المرجع الداخلي لأحداث المخاطر (من المستويين 2 و 3) .

1. الغش الداخلي
 2. الغش الخارجي
 3. الممارسات في مجال التشغيل والسلامة في مكان العمل
 4. الزبناء والمنتجات والممارسات التجارية
 5. أضرار على الأصول الملموسة
 6. اختلالات النشاط والأنظمة
 7. تنفيذ وتسليم وتدبير المناهج
- ويمكن أن ترتبط مختلف هذه الفئات بمخاطر عدم المطابقة : في مجملها فئات " الغش " و " الزبناء والمنتجات والممارسات التجارية " ؛ كل حالة على حدة ، الفئات الأخرى.

وتطمح منظومة تدبير مخاطر التشغيل الموضوعية على مستوى مجموعة مصرف المغرب إلى تلبية الأهداف التالية :

- تقييم مخاطر التشغيل والوقاية منها ؛
- تحسين عمليات المراقبة
- تنفيذ العمليات الوقائية و/أو التصحيحية لمواجهة المخاطر الرئيسية ؛

▪ إدماج التأثير التنظيمي الثلاثي، وعلى وجه التحديد الإدارة من خلال الأموال الذاتية والمراقبة التنظيمية والتواصل المالي.

1. مكونات النظام

يعتمد نظام تدبير المخاطر التشغيلية المطبق على أربع مكونات:

المكون التنظيمي

يُعهد بمراقبة المخاطر التشغيلية إلى هيئة مسؤولة عن المراقبة الدائمة للمخاطر، وهي البنية الشاملة لنظام المراقبة الداخلية للبنك.

يتحقق نظام التدقيق الداخلي بشكل دوري من التنفيذ الفعال لنظام تدبير المخاطر التشغيلية على مستوى المؤسسة بأكملها.

يقوم مجلس الإدارة الجماعية بمراقبة حالة المخاطر بشكل منتظم من خلال لجنة المراقبة الداخلية التي يرأسها رئيس مجلس الإدارة الجماعية .

تتكلف لجنة المخاطر بإبلاغ مجلس الرقابة بكافة المخاطر الرئيسية المطروحة.

المكون النوعي

يمكن من تقييم ومنع المخاطر من خلال خارطة مخاطر التشغيل. وتتمثل ممارسة خارطة مخاطر التشغيل، من خلال مقارنة نوعية واستباقية، في تقييم تعرض مديريات البنك لمخاطر التشغيل، وذلك بالنظر للأنشطة والمهام الممارسة (التشغيل والدعم)، بغية التركيز على تدابير الوقاية ومراقبة مناهجها و وظائفها الأكثر حساسية.

تصادق لجنة المراقبة الداخلية على الخارطة التي يتم تحيينها بانتظام والعمليات المقترحة (مخطط العمليات) والأولوية المرتقبة.

المكون الكمي

يمكن من قياس ومراقبة تكلفة المخاطر والعوارض من خلال مراقبة الخسائر وإنشاء نظام تنبيه.

ويعتبر جمع العوارض أحد أهم دعائم منظومة تدبير مخاطر التشغيل والذي يمكن من تزويد البيانات التنظيمية التي تقدم قائمة أهم مخاطر التشغيل وبعض المؤشرات.

وترتبط جميع التنبيهات والتقارير الداخلية المرفوعة لأجهزة الإدارة بجودة عمليات الجمع وتحيينها المنتظم.

▪ عنصر تخصيص الأموال الذاتية

تعتبر أهداف جمع عوارض التشغيل أساسية لأنها تندرج ضمن إطار المتطلبات التنظيمية وتساهم في منهجية حساب المتطلبات من الأموال الذاتية في إطار النموذج الداخلي المعتمد من طرف مجموعة مصرف المغرب. ومن باب الاحتياط، اختارت المؤسسة تخصيص الأموال الذاتية بناءً على طريقة "المؤشرات الأساسية" بهدف التطور السريع نحو الطريقة "القياسية".

2. أمن نظم المعلومات

يتم ضمان أمن نظم المعلومات من خلال تنفيذ سياسة أمنية ونظام مراقبة دائم. يتم إجراء اختبارات التسلل ومسح الثغرات الأمنية، فضلا عن تقييمات أمن نظم المعلومات بشكل منتظم.

3. التخطيط لاستمرارية العمل

ومن أجل ضمان استمرارية أنشطة البنك في حالة وقوع كارثة، تتوفر المؤسسة على خطة لاستمرارية العمل، تتكون من:

- خطة الإغاثة المعلوماتية لإنقاذ خدمات تكنولوجيا المعلومات المهمة؛
 - خطة احتياطية للمستخدم مع تطوير موقع احتياطي لاستخدامه في حالة وقوع كارثة؛
 - نظام إدارة الأزمات؛
 - نظام استمرارية الأنشطة خاص بسيناريو جائحة الأنفلونزا.
- يتم اختبار وتحسين خطة استمرارية الأعمال بانتظام.

4. الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات الأساسية

وفيما يتعلق بتدبير الأنشطة المنفذة بالاستعانة بمصادر خارجية، يتوفر البنك على سياسة رسمية للاستعانة بالمصادر الخارجية، تحدد ما يلي:

- طرق استعانة البنك بالمصادر الخارجية لقضاء خدماته؛
- البنود القانونية التي تلزم مزود الخدمة؛
- مؤشرات مراقبة مستوى جودة الخدمة وقياس الأداء.

وقد مكنت اتفاقيات الخدمات للمؤسسة، بما في ذلك مؤشرات الجودة، من دمج مراقبة هذه الأنشطة في نظام الرقابة الداخلية.

5. نظام تدبير المخاطر المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية

يتم تقييم وتدبير المخاطر البيئية والاجتماعية وحكامة الشركات وفقاً لنظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للبنك، والذي سهر مصرف المغرب على تطويره تماشياً مع متطلبات الحكامة الرشيدة للمخاطر المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية المشار إليها في منشور بنك المغرب رقم 5W2021، وبالتشارك مع شريكنا المميز "مؤسسة التمويل الدولية".

ويسهر هذا النظام على ضمان مقارنة شاملة ومنتظمة للمخاطر المالية المتعلقة بالتغيرات المناخية والبيئية. لقد تمت صياغة سياستنا البيئية والاجتماعية وفقاً للمعايير الدولية، كما تمت الموافقة عليها من لدن مجلس المراقبة في مصرف المغرب.

ويعمل البنك على إدماج نظامه، المتعلق بتدبير المخاطر المالية المرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئية، في الهيكل التنظيمي، وذلك من أجل حماية قيمة أصول البنك ومسايرة مسار النمو المسؤول والمستدام.

إلى غاية 31 دجنبر 2025، لم يتم تسجيل أية مخاطر مالية متعلقة بالقضايا البيئية.

1.7 مخاطر عدم الامتثال

تعرف «مخاطر عدم الامتثال» بأنها خطر التعرض لعقوبات قضائية أو إدارية أو تأديبية، أو لخسارة مالية كبيرة، أو للإضرار بالسمعة، وينشأ عن عدم احترام الأحكام الخاصة بالأنشطة البنكية والمالية، سواء كانت ذات طابع تشريعي أو تنظيمي، أو تتعلق بالمعايير المهنية والأخلاقية، أو بتعليمات الجهاز التنفيذي.

وبالإضافة إلى هذه الالتزامات، تعمل وظيفة الامتثال على:

- تعزيز مفهوم المسؤولية لدى مختلف الكيانات، والحفاظ على المصالح المشروعة للزبناء بهدف ترسيخ صورة إيجابية لدى الأطراف الخارجية؛
- المساهمة في تعزيز ثقة مختلف الأطراف المعنية (الزبناء، المستخدمين، المستثمرين، الجهات التنظيمية، الموردين، والشركات) تجاه البنك .

داخل مجموعة مصرف المغرب، تتولى مديرية الامتثال للمجموعة تحديد وتنفيذ سياسة الوقاية من مخاطر عدم الامتثال، مثل مخاطر غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، ومخالفة العقوبات الدولية والحصار، واستغلال السوق، وتضارب المصالح، والفساد، وعدم كفاية حماية البيانات الشخصية للزبناء والمستخدمين، أو قصور في تقديم الاستشارة. وتساهم جميع هذه الآليات في الحد من مخاطر السمعة.

ويعد ميثاق السلوك والأخلاقيات الخاص بهيئات مجموعة مصرف المغرب وثيقة مرجعية تتضمن مبادئ العمل والسلوك الواجب احترامها في تعاملاتنا اليومية مع الزبناء، والمستخدمين، والموردين، والمجتمع، وجميع الأطراف المعنية.

المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية المعروضة

مخاطر فقدان رأس المال

إن المشاركة في رأسمال شركة ما تنطوي على المخاطر المرتبطة بأي استثمار. وفي حال تحقق واحد أو أكثر من هذه المخاطر، فقد يؤدي ذلك إلى خسائر قد تصل إلى فقدان كامل المساهمة والرسوم المرتبطة بها، وبالتالي فقدان كامل رأس المال المستثمر.

إضافة إلى ذلك، إذا قام المستثمر باقتراض أموال خارجية لتسديد مبلغ المساهمة، فإن الحد الأقصى للمخاطر يكون أعلى، لأن الالتزامات الناتجة عن عقد القرض تبقى قائمة تجاه الجهة المقرضة، بغض النظر عن تطور المشاركة في رأسمال مصرف المغرب، كما يمكن للمقرض الرجوع على المستثمر بمبالغ قد تتجاوز رأس المال المستثمر.

مخاطر تقلب سعر السهم

تخضع الأسهم المدرجة في البورصة لقواعد العرض والطلب التي تحدد قيمتها في السوق المالي. ويتحدد تطور سعر السهم خصوصا بنتائج وأداء الشركات المدرجة وبآفاق التطور التي يتوقعها المستثمرون. وبالتالي، وبحسب تقييم المستثمرين للسهم، قد يشهد هذا الأخير تقلبات مهمة تبعا لمجموعة من العوامل (الإعلانات، نتائج الشركة، الآفاق، استراتيجية التطوير، وغيرها). وبناء عليه، قد يلاحظ المستثمر ارتفاعا أو انخفاضاً في قيمة الأسهم التي يمتلكها.

مخاطر السيولة

قد يتعرض المكتتب في أسهم مصرف المغرب لمخاطر سيولة السهم في سوق البورصة. فحسب ظروف السوق وتطور سعر السهم، قد تتأثر السيولة بشكل مؤقت. وبالتالي، قد لا يتمكن المساهم الراغب في بيع أسهمه من إتمام عملية البيع في ظروف مثالية.

المخاطر المرتبطة بحقوق أفضلية الاكتتاب

في حالة عدم المشاركة في العملية، فإن حاملي حقوق أفضلية الاكتتاب الذين لم يمارسوا حقوقهم يتعرضون لمخاطر التخفيف.

كما يتعرض حاملو هذه الحقوق أيضا لمخاطر فقدان قيمتها عند إغلاق فترة الاكتتاب.

وأخيرا، قد يواجه حاملو حقوق الاكتتاب مخاطر مرتبطة بنسبة الاكتتاب، حيث قد لا يتمكنون من الحصول على عدد كاف من الحقوق لتحقيق النسبة المطلوبة للاكتتاب.

تنبيه

لا تمثل المعلومات المذكورة أعلاه سوى جزء من ملف المعلومات المؤشر عليه من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل بتاريخ 12 يونيو 2026 تحت المرجع رقم VIEM/018/2026.
توصي الهيئة المغربية لسوق الرساميل بقراءة ملف المعلومات الموضوع رهن إشارة العموم كاملا باللغة الفرنسية